

# دليل استخدام منظومة القضاء والتشريع الفلسطيني المقتفي

المقتفي وهو اختصار لعبارة "منظومة القضاء والتشريع في فلسطين" بدأ العمل عليه من قبل معهد الحقوق في جامعة بيرزيت منذ العام 1994 وهو يشكل بناء فكريا قانونيا متراكما ومستمرا. ويحتوي المقتفي حاليا على العديد من القواعد المترابطة والتي تقدم مثلا على استخدامات أحدث اساليب تكنولوجيا المعلومات في حقل القانون. هذا الدليل تم اعداده بهدف التعريف بقواعد قواعد البيانات التي يحتويها المقتفي من خلال العرض المبسط لها بطريقة تضمن تسهيل الوصول إلى المعلومات أو البيانات المطلوبة.

## التسجيل في المقتفي

التسجيل متطلب من أجل استخدام معظم قواعد بيانات المقتفي، وبالرغم من أن استخدام المقتفي مجاني إلا أن التسجيل يساعد في إعطاء تصورات مهمة تساعد في تطوير الخدمات التي يقدمها المقتفي.

### عملية الاشتراك في المقتفي:

ومن أجل القيام بعملية الاشتراك على الوجه الصحيح يجب إتباع الخطوات التالية:

1. إدخل على الصفحة الرئيسية لل المقتفي على الرابط: <http://muqtafi.birzeit.edu>

1. اضغط على وصلة طلب الاشتراك (مستخدم جديد) كما هو مبين في الشكل أدناه.



2. قم بقراءة اتفاقية الاستخدام ومن ثم الموافقة عليها كما هو مبين في الشكل التالي، حيث أن عملية الموافقة على بنود الاتفاقية تؤهلك الدخول إلى بنود تعينة المعلومات الخاصة بك.



3. يتوجب تعيين الحقول المبينة في الشكل أدناه كاملة، إذ يتم من خلال هذه المعلومات التواصل معك والإطلاع على ملاحظاتك وأية مشكلات تعرضك خلال الاستخدام، وكذلك عملية تجديد الاشتراك. لذا من الأهمية بمكان إدخال المعلومات كاملة وصحيحة.

معلومات المستخدم	
الاسم :	*
البريد الإلكتروني :	*
تأكيد البريد الإلكتروني :	*
كلمة المرور :	*
تأكيد كلمة المرور :	*
المؤسسة :	*
الدولة :	*
رقم الهاتف :	*
رقم الفاكس :	*
الغرض من الأستخدام :	*

**أنت ملزم بتحديث هذه الحقول**

**تسجيل**

بعد إدخال المعلومات الشخصية للمشترك، يتم الضغط على كلمة تسجيل، وبذا تنتهي عملية التسجيل من قبل المشترك، ويظهر للمشترك بأن عملية التسجيل قد انتهت.

4. اضغط على كلمة موافق لإتمام عملية التسجيل كما هو مبين في الشكل أدناه، حيث تتلقى بعدها رسالة على بريدك الإلكتروني - الذي عمل على إدخاله في بياناتك الشخصية - تزودك باسم وكلمة مرور خاصة بك.



### البدء باستخدام المقتفي:

بعد إدخال اسم المشترك وكلمة المرور الخاصة بك (والتي تم الحصول عليها من خلال البريد الإلكتروني الخاص بك) في الخانات المخصصة لذلك كما هو مبين في الشكل أدناه، فإنه يمكنك استعراض قاعدي التشريعات والأحكام القضائية.



## كيفية استخدام قاعدة التشريعات:

تحتوي قاعدة التشريعات على قاعدة التشريعات المنفردة وقاعدة التشريعات المدمجة وقاعدة الأحوال الشخصية للمسيحيين كما هو مبين في الشكل أدناه.

The screenshot shows the homepage of the Palestinian Legal and Judicial System "Al-Muqata'a". The top navigation bar includes links for "الملحق" (Attachments), "الدخول إلى قاعدة التشريعات" (Enter the Legislation Database), "الباحث في التشريعات المدنية" (Civil Law Researcher), "الباحث في التشريعات المختصة للمسيحيين" (Christian Specialized Legislation Researcher), and "الباحث في الأحكام" (Judgment Researcher). Below the navigation, there are two main search boxes: one for "الملحق" (Attachments) and another for "الدخول إلى قاعدة التشريعات" (Enter the Legislation Database). The "Attachments" section lists various attachments such as the Constitution, Civil Code, and Criminal Code. The "Legislation Database" section is highlighted with a yellow box and lists categories like "Cases", "Decisions", "Statutes", and "Judgments". A sidebar on the right provides links to other sections of the site, including "Civil Law Researcher", "Christian Specialized Legislation Researcher", "Judgment Researcher", and "Other Sections".

**التشريعات المنفردة:** وتحتوي على التشريعات الصادرة من الحقبة العثمانية وحتى آخر تشريع منشور من قبل السلطة الفلسطينية من خلال الجريدة الرسمية (الوقائع)، وطريقة البحث هنا هي ذاتها التي كانت مقررة للإصدارات السابقة من المقتني، وذلك بإدخال اسم القانون المراد البحث عنه أو إدخال رقم التشريع أو السنة التي صدر فيها التشريع.

**التشريعات المدمجة:** وتحتوي على التشريعات السارية المدمجة، وذلك من خلال البحث في التشريع مع كافة التعديلات التي طرأت على التشريع، حيث يتم البحث في التشريع وتعديلاته كوحدة واحدة مع إمكانية الوصول إلى أية نسخة من التعديل.

**الأحوال الشخصية للمسيحيين:** وتحتوي على التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية للطوائف المسيحية غير المنشورة في الجريدة الرسمية والتي استقلت بوضعها الطوائف المسيحية، أما تلك المنشورة رسمياً في الجريدة الرسمية فيمكن البحث عنها من خلال التصنيف الموضوعي للتشريع كأي تشريع آخر.

### أولاً: استخدام قاعدة التشريعات المنفردة:

#### (1) آلية البحث في قاعدة التشريعات المنفردة:

عند الدخول لواجهة البحث في قاعدة التشريعات المنفردة، تظهر حقول تشكل خيارات البحث المتاحة كما في الشكل التالي:

The screenshot shows the search interface for the separate legislation database. It features several dropdown menus and input fields: "نوع التشريع" (Type of Legislation) with options "مدني" (Civil), "جنائي" (Criminal), and "آخرين" (Others); "التصنيف الموضوعي" (Subjective Classification) with "مع" (With) selected; "الحقبة التاريخية" (Historical Period) with "مع" (With) selected; "رقم التشريع" (Law Number) with "مع" (With) selected; "العدد" (Volume) with "مع" (With) selected; and "البحث عن" (Search for) with "مع" (With) selected. Below these are fields for "كل الكلمات" (All words), "في العنوان" (In title), and "في النص الكامل" (In full text), separated by radio buttons. There is also a checkbox for "البحث في التشريعات السارية فقط" (Search only in current legislation) and a "بحث" (Search) button. The entire form is contained within a light green border.

سنقوم بشرح آلية البحث من خلال هذه الحقول كالتالي:

## 1- آلية البحث باستخدام حقل نوع التشريع

حيث يتم البحث من خلال هذا الحقل بمعرفة نوع التشريع المراد البحث عنه، ونورد أنواع التشريعات التالية على سبيل المثال: قانون أساسي أو الدستور ، قانون ، لائحة ، نظام ، مرسوم ، قرار ، قرار بقانون ، تعليمات ، أمر ، .. الخ، كما هو مبين في الشكل التالي:



إذا تم اختيار "قانون أساسي" من خانة نوع التشريع، ومن ثم الضغط على زر البحث دون تعبئة الخانات الأخرى المتاحة للبحث كما في الشكل التالي:



تظهر جميع التشريعات من نوع "قانون أساسي" من خلال جدول النتائج الذي يبين عنوان التشريع وحقبته ونطاق سريانه، والتي عددها 4 ، كما في الشكل التالي.

#	عنوان التشريع	حالة التشريع	الحقبة التاريخية	نتائج البحث 4 نتائج
1.	القانون الأساسي لسنة 2005م بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري / الضفة الغربية وغزة	
2.	[ القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 ]	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري / الضفة الغربية وغزة	
3.	[ القانون الأساسي لسنة 2002 ]	السلطة الوطنية الفلسطينية	مُعفى ضريبة / الضفة الغربية وغزة	
4.	[ القانون الأساسي لقطاع غزة رقم (255) لسنة 1955 ]	الادارة المصرية (قطاع غزة)	ساري بما لا يتعارض / غزة	

أما إذا تم اختيار نوع التشريع "قانون" دون تعبئة حقول البحث الأخرى، سوف ستظهر كافة التشريعات التي تحمل نوع "قانون" من خلال جدول نتائج كما هو مبين في المثال السابق، وذات الأمر ينطبق في حال تم اختيار نوع التشريع "نظام" فسوف تظهر كافة التشريعات التي تحمل نوع "نظام". وفي كل الأحوال فإنه إذا كانت نتيجة البحث تزيد على العدد المسموح رؤيته في عملية البحث الواحدة، وهو 100 تشريع، يظهر إشعار بتنبيه معايير البحث لحصر النتائج.

## 2- آلية البحث باستخدام حقل التصنيف الموضوعي

يندرج تحت هذا الحقل تصنيفات قانونية تبعاً لنوع التشريع المطلوب، وذلك لتسهيل البحث من خلال تحديد الحقل القانوني للتشريع، وعند الضغط على التصنيف الموضوعي ستظهر قائمة فيها مجموعة من التصنيفات الرئيسية والفرعية، حيث تظهر التصنيفات الرئيسية باللون الأحمر وما يندرج تحتها من تصنيفات فرعية باللون الأسود، كما هو مبين في الشكل التالي:

**البحث في التشريعات المنفردة**

نوع التشريع	التصنيف الموضوعي	مع
الحقيقة التاريخية	مع	مع
رقم التشريع	مع	مع
العدد	مع	مع
البحث عن	مع	مع

**القانون الدولي العام**

- بدون
- القانون الدولي العام ..... المعاهدات والاتفاقيات
- القانون الدستوري ..... الدساتير والقوانين الأساسية والتشريعات التفسيرية
- التشريعات السياسية ..... الضرائب العامة
- الجريدة الرسمية ..... تشريعات الطوارئ
- القانون الإداري ..... الأدارة المحلية
- خدمات البلديات ..... التخطيط والتخطيم والاستثمار
- الوظيفة العامة (الخدمة المدنية) ..... أجهزة الحكومة والشكارات الإدارية
- الشئون المدنية ..... العقود الإدارية والتعهيدات العامة
- الخدمات ..... الصحة

إذا تم اختيار "القانون الدولي العام" على سبيل المثال وهو تصنيف رئيسي، دون تعبئة الحقول الأخرى، كما في الصورة التالية:

**البحث في التشريعات المدمجة**

نوع التشريع	التصنيف الموضوعي	مع
الحقيقة التاريخية	مع	مع
البحث عن	مع	مع

**الكلمات**

أو      في

**العنوان**      **النص الكامل**

**إضغط زر البحث**

**الغاء**      **بحث**

ستظهر التشريعات المصنفة تحت هذا البند كما يلي:

**نتائج البحث 2 نتيجة**

**نتيجة البحث في النص المدقق**

#	عنوان التشريع	الحالة التاريخية	حالة التشريع
1.	قانون السلطة الذلوماسي رقم (13) لسنة 2005م	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى /المفقة الغربية وغزة
2.	قرار مجلس الوزراء رقم (374) لسنة 2005م باللائحة التنفيذية لقانون السلطة الذلوماسي رقم (13) لسنة 2005م	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى /المفقة الغربية وغزة

وهكذا في حال اختيار البند الفرعى "المعاهدات والاتفاقيات" المندرج تحت التصنيف الرئيسي للقانون الدولي العام.

### 3- آلية البحث في حقل الحقيقة التاريخية

يندرج تحت هذا الحقل الحقائق التاريخية التي توالت على فلسطين، والتي تركت إرثا قانونيا ساريا حتى اللحظة، مرتبة من الأحدث إلى الأقدم بدءاً من السلطة الوطنية الفلسطينية وانتهاء بالحقيقة العثمانية. كما هو مبين بالشكل التالي:

**البحث في التشريعات المدحجة**

<input type="button" value="إلغاء"/>	<input type="button" value="بحث"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="checkbox"/> كل الكلمات <input type="checkbox"/> كل الحقبات <input type="checkbox"/> كل الحالات <input type="checkbox"/> كل الحالات والحقوق	
<input type="radio"/> في العنوان <input type="radio"/> في النص الكامل	
<input type="checkbox"/> نوع التشريع <input type="checkbox"/> التصنيف الموضوعي <input type="checkbox"/> المجلة التاريخية <input type="checkbox"/> البحث عن	

وللبحث عن تشريع في حقبة تاريخية معينة، ينبغي على المستخدم اختيار الحقبة المستهدفة من خلال القائمة التي تعرض الحقابات التاريخية، مع ملاحظة أن عدم التأشير على حقبة معينة خلال عملية البحث سيظهر التشريعات في كافة الحقابات. فعلى سبيل المثال، إذا كان المستخدم يبحث في التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، فعليه التأشير على حقبة السلطة، ومن ثم الضغط على زر البحث، كما في الصورة التالية:

**البحث في التشريعات المدحجة**

<input type="button" value="إلغاء"/>	<input type="button" value="بحث"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="checkbox"/> كل الكلمات <input type="checkbox"/> كل الحالات <input type="checkbox"/> كل الحالات والحقوق	
<input type="radio"/> في العنوان <input type="radio"/> في النص الكامل	
<input type="checkbox"/> نوع التشريع <input type="checkbox"/> التصنيف الموضوعي <input type="checkbox"/> المجلة التاريخية <input type="checkbox"/> البحث عن	

ستظهر تشريعات من أنواع مختلفة من حقبة السلطة الوطنية بحد أقصى يبلغ 100 نتيجة، كما هو الحال في الشكل التالي:

**نتائج البحث في النص المدحج**

(يرجى تضييق عبارات البحث، لعد تجاوز العدد المسموح به)

#	عنوان التشريع	حالات التشريع	الحقبة التاريخية
1.	قرار رقم (4) لسنة 2007م بشأن إصدار نظام الطوارئ والمشترفات للمخابرات العامة الفلسطينية	ساري (الضفة الغربية وغزة)	السلطة الوطنية الفلسطينية
2.	قرار رقم (5) لسنة 2007م بشأن إصدار النظام الصارلي للتحقيقات العامة	ساري (الضفة الغربية وغزة)	السلطة الوطنية الفلسطينية
3.	قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2007م بشأن (إنشاء الإدارة العامة للتحقيقات العامة)	ساري (الضفة الغربية وغزة)	السلطة الوطنية الفلسطينية
4.	قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2007م بشأن اللاتينيين الفلسطينيين قانوني	ساري (الضفة الغربية وغزة)	السلطة الوطنية الفلسطينية
5.	قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2007م بشأن السياسات الحكومية الموحدة	ساري (الضفة الغربية وغزة)	السلطة الوطنية الفلسطينية
6.	قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2007م بشأن صرف المستحقات المالية لطلبة كليات الشريعة البشريين خارج الوطن	ساري (الضفة الغربية وغزة)	السلطة الوطنية الفلسطينية
7.	قرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2007م بشأن شراء سبلات لأغراض التعاو	ساري (الضفة الغربية وغزة)	(تجديد موعد، حكم صادر)
8.	قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2007م بشأن المصادرات على تعديل شيكية الأمانة العامة لمجلس الوزراء	ساري (الضفة الغربية وغزة)	السلطة الوطنية الفلسطينية
9.	قرار مجلس الوزراء رقم (8) لسنة 2007م بشأن تنسيب الأجهزة الأمنية الضيق	ساري (الضفة الغربية وغزة)	السلطة الوطنية الفلسطينية
10.	قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2007م بشأن الأرضيات الحكومية	ساري (الضفة الغربية وغزة)	السلطة الوطنية الفلسطينية
11.	قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2007م بشأن يوم البيئة الفلسطيني	ساري (الضفة الغربية وغزة)	السلطة الوطنية الفلسطينية
12.	قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2007م بشأن فصل الإدارة المالية العامة	ساري (الضفة الغربية وغزة)	السلطة الوطنية الفلسطينية

وكذلك الحال فيما لو تم اختيار أية حقبة أخرى من الحقابات الواردة في الشكل أعلاه.

#### 4- آلية البحث في حقل رقم التشريع والسنة التي صدر فيها

هذا الحقل يجب تعبيته يدوياً من قبل المستخدم بحيث يتم إدخال رقم التشريع المراد البحث عنه والسنة التي صدر فيها ونوعه، وهذه الطريقة من طرق البحث توفر أدق النتائج في حال كانت هذه المعلومات متوفرة لدى المستخدم، فإذا ما كان التشريع المطلوب البحث عنه هو "قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997" مثلاً، فإنه يتم إدخال نوع التشريع ورقمه والسنة التي صدر فيها، كما هو مبين في الشكل أدناه:

The screenshot shows a search form titled "البحث في التشريعات المنفردة" (Search for separate laws). The search criteria are set as follows: "نوع التشريع" (Type of law) is "قانون" (Law), "التصنيف الموضوعي" (Subjective classification) is "مع" (With), "الحقبة التاريخية" (Historical period) is "مع" (With), "رقم التشريع" (Law number) is "1", "العدد" (Volume) is "مع" (With), and "البحث عن" (Search for) is "مع" (With). The search parameters are: "السنة من" (From year) is "1997" and "السنة إلى" (To year) is "1997". Below these fields are dropdown menus for "كل الكلمات" (All words) and "أو" (Or), and radio buttons for "العنوان" (Title) and "النص الكامل" (Full text). A checkbox for "البحث في التشريعات السارية فقط" (Search only in current laws) is checked. At the bottom right are the "الغاء" (Cancel) and "بحث" (Search) buttons.

وبعد الضغط على أيقونة البحث فلن النتائج سوف تظهر كما هو مبين في الشكل التالي:

The screenshot shows the search results page titled "نتائج البحث 1 نتيجة" (Search results 1 result). The result is listed under "# 1". The details are: "قانون رقم (1) لسنة 1997 ببيان الهيئات المحلية الفلسطينية" (Law No. (1) for the year 1997 regarding the local authorities of the Palestinian National Authority), "الحقبة التاريخية" (Historical period) is "السلطة الوطنية الفلسطينية ساري / الصفة الغربية وغزة" (Palestinian National Authority / West Bank and Gaza Strip), and "عنوان التشريع" (Law title) is "قانون رقم (1) لسنة 1997 ببيان الهيئات المحلية الفلسطينية". There is also a link "بحث جديد" (New search).

#### 5- البحث باستخدام أكثر من حقل من حقول البحث

يمكنك الجمع بين حقلين أو أكثر من حقول البحث المتاحة للبحث عن النتيجة للتشريع المطلوب، فعملية البحث هذه تزيد من نسبة الدقة في الحصول على التشريع المطلوب بأقل وقت، وذلك عند توفر معلومات أوفى عن هذا التشريع.

مثال: فإذا تم اختيار نوع التشريع "قانون" من حقل البحث الخاص بنوع التشريع، و اختيار "الجريدة العامة" من التصنيف الموضوعي، و اختيار "الحكم الأردني (الصفة الغربية)" من الحقبة التاريخية، ومن ثم الضغط على "بحث"، كما في الشكل التالي:

The screenshot shows the same search interface as before, but with different search criteria. The "نوع التشريع" (Type of law) is now "قانون" (Law), and the "التصنيف الموضوعي" (Subjective classification) is "مع" (With). The "الحقبة التاريخية" (Historical period) is "الحكم الأردني (الصفة الغربية)" (Jordanian Judgment (West Bank)). The search parameters are: "السنة من" (From year) is "....." and "السنة إلى" (To year) is ".....". Below these fields are dropdown menus for "كل الكلمات" (All words) and "أو" (Or), and radio buttons for "العنوان" (Title) and "النص الكامل" (Full text). A checkbox for "البحث في التشريعات السارية فقط" (Search only in current laws) is checked. At the bottom right are the "الغاء" (Cancel) and "بحث" (Search) buttons.

سوف تظهر كافة القوانين المتعلقة بالجريدة العامة في حقبة الحكم الأردني، كما هو مبين بالشكل أدناه:

نتائج البحث 4 نتيجة		نتيجة البحث	
#	عنوان التشريع	الحقيبة التاريخية	حالة التشريع
1.	قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الأحكام العرفية [رقم 42] لسنة 1958	الحكم الأردني (الضفة الغربية) سارى / الضفة الغربية	الحكم الأردني (الضفة الغربية) سارى / الضفة الغربية
2.	قانون الأحزاب السياسية [رقم 15] لسنة 1955	الحكم الأردني (الضفة الغربية) ملقي صراحة / الضفة الغربية	الحكم الأردني (الضفة الغربية) ملقي صراحة / الضفة الغربية
3.	قانون الاحتحامات العامة (رقم 60) لسنة 1953	الحكم الأردني (الضفة الغربية) ملقي صراحة / الضفة الغربية	الحكم الأردني (الضفة الغربية) ملقي صراحة / الضفة الغربية
4.	قانون الاحتحامات العامة لسنة 1933		

[بحث جديد](#)

## 6- آلية البحث من خلال البحث الحر

في حالة الجهل التام بأي معلومة من المعلومات الدالة على التشريع، فإن عملية البحث تبقى متاحة من خلال زر البحث عن، ويقتربن بهذا النوع من البحث تحديد كلمات معينة أو عبارة أو من خلال البحث بأي كلمة تمت كتابتها في خانة البحث.

مثلاً: عند كتابة جملة الخدمة المدنية في خانة البحث عن، و اختيار عملية البحث في كل الكلمات في كل الخانة الموازية والضغط على زر البحث، كما في الشكل التالي:

فإن البرنامج سيتعامل مع هذه الجملة كمفبرات بمعنى أنه سيعمل على استخراج النتائج التي تحوي هذه الكلمات بغض النظر عن تلازمها، وستكون النتائج عددها 22 نتيجة كالتالي:

نتائج البحث 22 نتيجة		نتيجة البحث	
#	عنوان التشريع	الحقيبة التاريخية	حالة التشريع
1.	قرار مجلس الوزراء رقم (14) لعام 2010م باللائحة المعدلة للائحة طبقة العمل	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة
2.	قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2008م ببيان تطبيق ممارسة حق الاقرارات في الخدمة المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة
3.	قرار مجلس الوزراء رقم (8) لعام 2008م ببيان لائحة علاوة طبقة العمل الخاصة بالقانونيين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة
4.	قرار مجلس الوزراء رقم (15) لعام 2008م ببيان اللائحة التنفيذية المعدلة للائحة المسيدية لقانون الخدمة المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة
5.	قرار رقم (3) لسنة 2008م ببيان مع اتفاق الموظفين بين الخدمة المدنية والعسكرية	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة
6.	قرار رقم (104) لسنة 2006م بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة
7.	قانون رقم (4) لسنة 2005م بتعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة
8.	قرار مجلس الوزراء رقم [12] لسنة 2005م بلاحقة نقل الموظفين الموجودين في الخدمة المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة
9.	قرار مجلس الوزراء رقم (45) لسنة 2005م باللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م المعدل بالقانون رقم (4) لسنة 2005م	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة
10.	قرار مجلس الوزراء رقم (47) لسنة 2005م باعداد المؤشرات التنفيذية لقانون المعدل لقانون الخدمة المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة

أما في حالة كتابة جملة الخدمة المدنية في خانة البحث عن، و اختيار عملية البحث في العبارة في كل الخانة الموازية والضغط على زر البحث، كما في الشكل التالي:

**البحث في التشريعات المنفردة**

<b>نوع التشريع</b>	مع
<b>التصنيف الموضوعي</b>	مع
<b>الحقيقة التاريخية</b>	مع
<b>رقم التشريع</b>	مع
<b>العدد</b>	مع
<b>البحث عن</b>	مع

بدون      كل الحقائق      السنة من      الخدمة المدنية      في      العنوان      او      الصك الكامل

الصياغة      البحث في التشريعات السارية فقط      العاء      بحث

فإن البرنامج سيتعامل مع الكلمات كوحدة واحدة مرتتبطة، بشكل متلازم، وستظهر النتائج التي تحمل ذات العبارة بشكل متراقب ومنفصل بين الكلمتين وعددها 22 نتيجة على النحو التالي:

**نتائج البحث 22 نتيجة**

**نتيجة البحث**

#	عنوان التشريع	حالة التشريع
1.	قرار مجلس الوزراء رقم (14) لعام 2010م بالأنظمة المعدلة للائحة طبيعة العمل الخاصة بالقانونيين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية رقم (5) لسنة 2008م	السلطة الوطنية الفلسطينية ساري /الصفة الغربية وغزة
2.	قرار بقانون رقم (5) لسنة 2008م بشأن تنظيم ممارسة حق الإضراب في الخدمة المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية ساري /الصفة الغربية وغزة
3.	قرار مجلس الوزراء رقم (8) لعام 2008م بشأن لائحة علاوة طبيعة العمل الخاصة بالقانونيين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية ساري /الصفة الغربية وغزة
4.	قرار مجلس الوزراء رقم (15) لعام 2008م بشأن اللائحة التنفيذية المعدلة للائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية ساري /الصفة الغربية وغزة
5.	قرار رقم (3) لسنة 2006م بشأن اتفاق الموظفين بين الخدمة المدنية والعسكرية	السلطة الوطنية الفلسطينية ساري /الصفة الغربية وغزة
6.	قرار رقم (104) لسنة 2006م بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م	السلطة الوطنية الفلسطينية ساري /الصفة الغربية وغزة
7.	قانون رقم (4) لسنة 2005م بتعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م	السلطة الوطنية الفلسطينية ساري /الصفة الغربية وغزة
8.	قرار مجلس الوزراء رقم [12] لسنة 2005م بلائحة نقل الموظفين الموجودين في الخدمة المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية ساري /الصفة الغربية وغزة
9.	قرار مجلس الوزراء رقم (45) لسنة 2005م بالائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 المعدل بالقانون رقم (4) لسنة 2005م	السلطة الوطنية الفلسطينية ساري /الصفة الغربية وغزة
10.	قرار مجلس الوزراء رقم (47) لسنة 2005م باعتماد اللوائح التنفيذية لقانون المعدل	السلطة الوطنية الفلسطينية ساري /الصفة الغربية وغزة

أما في حالة كتابة جملة الخدمة المدنية في خانة البحث عن، و اختيار عملية البحث في أي كلمة في الخانة الموازية ثم الضغط على زر البحث كما في الشكل التالي:

**البحث في التشريعات المنفردة**

<b>نوع التشريع</b>	مع
<b>التصنيف الموضوعي</b>	مع
<b>الحقيقة التاريخية</b>	مع
<b>رقم التشريع</b>	مع
<b>العدد</b>	مع
<b>البحث عن</b>	مع

بدون      كل الحقائق      السنة من      الخدمة المدنية      في      العنوان      او      الصك الكامل

أي كلمة      البحث في التشريعات السارية فقط      العاء      بحث

فإن البرنامج يستخرج النتائج التي تحوي أي كلمة من الكلمتين التي تم إدخالهما، وستكون النتائج وعددها 103 نتيجة على النحو التالي:

## نتيجة البحث

(يرجى تضييق عبارات البحث، لقد تم تجاوز العدد المسموح به)

#	عنوان التشريع	الحقيبة التاريخية	حالة التشريع
1.	قرار وزاري رقم (1) لسنة 2013 بشأن تعريف عوائد واجور ترخيص وكالات الحدمة البريدية	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري / الضفة الغربية وغزة
2.	قرار مجلس الوزراء رقم (2) لسنة 2010م بشأن نظام الشركات المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري / الضفة الغربية وغزة
3.	قرار مجلس الوزراء رقم (14) لعام 2010م بالاتفاقية المعدلة للائحة طبيعة العمل الخاصة بالقانونيين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري / الضفة الغربية وغزة
4.	قرار بقانون رقم (5) لسنة 2008م بشأن تنظيم ممارسة حق الإضراب في الخدمة المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري / الضفة الغربية وغزة
5.	قرار مجلس الوزراء رقم (8) لعام 2008م بشأن لائحة علاوة طبيعة العمل الخاصة بالتنمية	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري / الضفة الغربية وغزة
6.	قرار مجلس الوزراء رقم (15) لعام 2008م بشأن اللائحة التنفيذية المعدلة للائحة التنمية لقانون الخدمة المدنية	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري / الضفة الغربية وغزة
7.	قرار مجلس الوزراء رقم (20) لعام 2008م بشأن نظام احتساب مدة الخدمة للسايبة لموظفي منظمة التحرير الفلسطينية وفحلتها المعتمدة ومدة الأسر للأسرى	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري / الضفة الغربية وغزة
8.	مرسوم رقم 7 لسنة 2007م بشأن إنشاء الهيئة العامة لتشغيل المنشآت	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري / الضفة الغربية وغزة
9.	قرار مجلس الوزراء رقم (135) لسنة 2007م بشأن اللائحة التنفيذية المعدلة للائحة التنفيذية لقانون شراء سروات الخدمة للأراضي الفاقدة	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري / الضفة الغربية وغزة
10.	قرار رقم (3) لسنة 2006م بشأن منع انتهاك الموظفين بين الخدمة المدنية والخدمة العسكرية	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري / الضفة الغربية وغزة

يتضح من خلال الأمثلة السابقة لأالية البحث الحر اختلاف النتائج التي ظهرت في كل مثال من الأمثلة السابقة وذلك نتيجة الاختلاف في آلية البحث ما بين اختيار (كل الكلمات أو العبارات أو أي كلمة).

## 7- البحث باستخدام أيقونة العنوان وأيقونة النص الكامل

تقترن عملية البحث بإحدى الأيقونتين أسفل الشاشة وهما العنوان والنص الكامل كما هو مبين في الشكل التالي:

**البحث في التشريعات المنفردة**

<input style="width: 100%; height: 25px; border: 1px solid #ccc; padding: 2px;" type="text" value="قانون"/> <input style="width: 100%; height: 25px; border: 1px solid #ccc; padding: 2px;" type="text" value="..... الصحة"/> <input style="width: 100%; height: 25px; border: 1px solid #ccc; padding: 2px;" type="text" value="كل الحقائق"/> <input style="width: 100%; height: 25px; border: 1px solid #ccc; padding: 2px;" type="text" value="السنة من"/> <input style="width: 100%; height: 25px; border: 1px solid #ccc; padding: 2px;" type="text" value="الى"/> <input style="width: 100%; height: 25px; border: 1px solid #ccc; padding: 2px;" type="text" value="كل الكلمات"/>	<b>نوع التشريع</b> <input checked="" type="checkbox"/> مع <input type="checkbox"/> التصنيف الموضوعي  <b>الحقيبة التاريخية</b> <input checked="" type="checkbox"/> مع <input type="checkbox"/> رقم التشريع  <b>العدد</b> <input checked="" type="checkbox"/> مع <input type="checkbox"/> العدد  <b>البحث عن</b> <input checked="" type="checkbox"/> مع <input type="checkbox"/> الاسم
<input type="radio"/> العنوان <input checked="" type="radio"/> النص الكامل <input type="checkbox"/> البحث في التشريعات السارية فقط <input type="checkbox"/> العاء <input type="button" value="بحث"/>	

فمن خلال التأشير بإحدى هاتين الأيقونتين، سيتم توجيه البحث بأي مسلك ترغب فيه.  
أيقونة العنوان، وهي الأيقونة الافتراضية، بمعنى أن عدم الضغط عليها يؤدي إلى قيام البرنامج باختيارها مباشرة. وتعني أن عملية البحث عن تشريع معين بعد إدخال معلوماته في حقول البحث المتاحة ستتم في عنوان هذا التشريع، فعلى سبيل المثال اختيار "قانون" من خانة نوع التشريع، واختيار "الصحة" من خانة التصنيف الموضوعي، سيتوجه البحث تلقائياً إلى عنوان تشريع يحمل صفة القانون في موضوع الصحة، لاحظ الشكل التالي:

**البحث في التشريعات المنفردة**

<input style="width: 100%; height: 25px; border: 1px solid #ccc; padding: 2px;" type="text" value="قانون"/> <input style="width: 100%; height: 25px; border: 1px solid #ccc; padding: 2px;" type="text" value="..... الصحة"/> <input style="width: 100%; height: 25px; border: 1px solid #ccc; padding: 2px;" type="text" value="كل الحقائق"/> <input style="width: 100%; height: 25px; border: 1px solid #ccc; padding: 2px;" type="text" value="السنة من"/> <input style="width: 100%; height: 25px; border: 1px solid #ccc; padding: 2px;" type="text" value="الى"/> <input style="width: 100%; height: 25px; border: 1px solid #ccc; padding: 2px;" type="text" value="اي كلمة"/>	<b>نوع التشريع</b> <input checked="" type="checkbox"/> مع <input type="checkbox"/> التصنيف الموضوعي  <b>الحقيبة التاريخية</b> <input checked="" type="checkbox"/> مع <input type="checkbox"/> رقم التشريع  <b>العدد</b> <input checked="" type="checkbox"/> مع <input type="checkbox"/> العدد  <b>البحث عن</b> <input checked="" type="checkbox"/> مع <input type="checkbox"/> الاسم
<input type="radio"/> العنوان <input checked="" type="radio"/> النص الكامل <input type="checkbox"/> البحث في التشريعات السارية فقط <input type="checkbox"/> العاء <input type="button" value="بحث"/>	

فإن النتائج وعددها 46 نتيجة ستكون على النحو التالي:

## نتيجة البحث

نتائج البحث 46 نتيجة

#	عنوان التشريع	الحقيبة التاريخية	حالة التشريع
1.	قانون المجلس الطبي الفلسطيني رقم (1) لسنة 2006م	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة
2.	قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004م	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة
3.	قانون معدل لقانون الصحة العامة [رقم 3] لسنة 1967	الحكم الأردني (الضفة الغربية) مُنْقى صراحةً/ الضفة الغربية	الحكم الأردني (الضفة الغربية) مُنْقى صراحةً/ الضفة الغربية
4.	قانون الصحة العامة [رقم 43] لسنة 1966	الحكم الأردني (الضفة الغربية) مُنْقى صراحةً/ الضفة الغربية	الحكم الأردني (الضفة الغربية) مُنْقى صراحةً/ الضفة الغربية
5.	قانون معدل لقانون الصحة العامة [قانون مؤقت رقم 87] لسنة 1966	الحكم الأردني (الضفة الغربية) مُنْقى صراحةً/ الضفة الغربية	الحكم الأردني (الضفة الغربية) مُنْقى صراحةً/ الضفة الغربية
6.	قانون معدل لقانون الصحة [رقم 41] لسنة 1965	الحكم الأردني (الضفة الغربية) مُنْقى صراحةً/ الضفة الغربية	الادارة المصرية (قطاع غزة) مُنْقى صراحةً/ الضفة الغربية
7.	قانون رقم (7) لسنة 1962 بتعديل قانون الصحة العامة رقم (40) لسنة 1940	الادارة المصرية (قطاع غزة) مُنْقى صراحةً/ الضفة الغربية	
8.	قانون الإنفصال بغير الموت لأغراض طبية [رقم 43] لسنة 1956	الحكم الأردني (الضفة الغربية) ساري /الضفة الغربية	
9.	قانون العقاقير الخطرة [رقم 10] لسنة 1955	الحكم الأردني (الضفة الغربية) مُنْقى صراحةً/ الضفة الغربية	
10.	قانون معدل لقانون الصيادة وتحارب العقاقير والسموم لسنة 1927 [رقم 39] لسنة 1950	الحكم الأردني (الضفة الغربية) ساري /الضفة الغربية	
11.	قانون الصحة العامة (المعين) [رقم 25] لسنة 1947	الانتداب البريطاني	مُنْقى صراحةً/ الضفة الغربية
12.	قانون الصحة العامة (المعين) (نمرة 2) [رقم 53] لسنة 1947	الانتداب البريطاني	مُنْقى صراحةً/ الضفة الغربية
13.	قانون الحجر الصحي (المعين) [رقم 54] لسنة 1947	الانتداب البريطاني	ساري بما لا يتعارض /الضفة الغربية وغزة

أما أيقونة البحث باستخدام النص الكامل، ستقود عملية البحث عن النتيجة إلى داخل التشريع مباشرة، فمثلا عند البحث الحر عن كلمة **الأجر** واختيار عملية البحث في النص الكامل، كما في الشكل التالي:

### البحث في التشريعات المنفردة

نوع التشريع	التصنيف الموضوعي	الحقيبة التاريخية	رقم التشريع	العدد	البحث عن
بدون	مع	مع	مع	مع	مع
كل الحالات					
الى	السنة من				
كل الكلمات	الأحر				
او	النص الكامل	في	في		
او	العنوان	او	او		
البحث في التشريعات السارية فقط					
<input type="checkbox"/> الغاء <input type="button" value="بحث"/>					

فإن النتائج وعددها 162 نتيجة ستكون على النحو التالي:

نتائج البحث 162 نتيجة

#	عنوان التشريع	الحقيبة التاريخية	حالة التشريع	(يرجى تضييق معايير البحث. لقد تم تجاوز العدد المسموح به)
.1.	قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2009م بشأن لائحة غرامات المخالفات المرورية	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة	قرار مجلس الوزراء رقم (2) لسنة 2008 بتنظيم ببيانات تحديد مستوى الأسعار أو
.2.	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة		النفقة الخاصة بأمانة المركيبات وتأمين العمال
.3.	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة		قرار مجلس وتأمين العمال
.4.	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة		قرار مجلس الوزراء رقم (16) ببيانات لائحة اقتطاع ضريبة الدخل
.5.	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة		مرسوم رئاسي رقم (13) لسنة 2006م باعلان يوم النافذ من آذار عطلة للنساء
.6.	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة		مذكرة الأجر
.7.	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة		قرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2005م بـلائحة الاستهلاك لبيانات ضريبة الدخل
.8.	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة		قرار مجلس الوزراء رقم (43) لسنة 2005 بالنظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة
.9.	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة		قانون السلطة القصائية رقم (15) لسنة 2005م
.10.	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري بما لا يتعارض /الضفة الغربية وغزة		نظام ببيانات رسوم البناء في محافظات غزة لسنة 2005م
	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة		قرار مجلس الوزراء رقم (72) لسنة 2005م بالصادقة على توصيات لجنة التيبة
	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الضفة الغربية وغزة		النتيجة الوزارية الدائمة بخصوص استراحة المسافرين بأريحا

فاختيار أي من هذه التشريعات والدخول لنصفها الكامل، تجد أن كلمة **الأجر** التي بحث عنها ملونة بلون مختلف عن بقية التشريع، لاحظ الصورة:

- على التمودج المخصوص بذلك.  
 2- مدة العقد لا تزيد عن سنة تبدأ من تاريخ مباشرة العمل ويجوز تجديدها بحد أقصى سنة أخرى.  
 3- على الدائرة الحكومية المتحقق من الشهادات والأوراق المقدمة من الخبير بعد اعتمادها وتصديقها من الجهات المختصة.

#### مادة (10) الأجر الشهري

يحدد في العقد [الأجر الشهري] لتوظيفه التي يشغلها الخبير، ولا يجوز منح أجر إجمالي لخبير المحلى الذي كان يعمل في القطاع الحكومي إلا في حدود ما كان يتلقاه من الجهة التي كان يعمل بها من أجر وبدلات وميزات مالية.

#### مادة (11) منح الخبر مقابلاً

يجوز للدائرة الحكومية منح الخبر مقابلاً عن الجهد غير العادي والأعمال الإضافية التي يكلف بها بما لا يتجاوز ربع [الأجر الشهري] المقرر.

## 8- البحث باستخدام أيقونة البحث في التشريعات السارية فقط

إن التأشير على هذه الأيقونة يمكن المستخدم إضافة إلى طريقة البحث التي اختارها من طرق البحث السابقة أن يبحث باستخدام أيقونة البحث في التشريعات السارية فقط أو في كافة التشريعات المتعلقة بالموضوع المراد البحث عنه.

إذا اختار المستخدم من حقل نوع التشريع "قانون" ومن حقل التصنيف الموضوعي "الإدارة المحلية" ومن حقل الحقبة التاريخية "السلطة الوطنية"، ولم يقم بالتأشير على أيقونة البحث في التشريعات السارية والضغط على زر البحث، فإنه يكون قد اختار البحث في كافة القوانين الصادرة في حقبة السلطة الوطنية في موضوع الإدارة المحلية سواء السارية منها أو غير السارية، كما هو مبين في الشكل التالي:

وبالتالي فإن محرك البحث سوف يظهر كافة القوانين المتعلقة بهذا الموضوع سواء السارية منها أو غير السارية، وستظهر النتائج وعددها (5) نتائج كما في الشكل التالي:

#	عنوان التشريع	حالة التشريع	الحقبة التاريخية	نتائج البحث 5 نتيجة	نتيجة البحث
1.	قانون الانتخاب مجالس الجهات المحلية رقم (10) لسنة 2005	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة	قانون الانتخاب مجالس الجهات المحلية رقم (10) لسنة 2005	
2.	قانون رقم (12) لسنة 2005م بتعديل بعض أحكام قانون الانتخاب مجالس الجهات	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة	قانون رقم (12) لسنة 2005م بتعديل بعض أحكام قانون الانتخاب مجالس الجهات	
3.	قانون رقم (5) لسنة 2004 م بتعديل بعض أحكام قانون انتخابات مجالس الجهات	المحلية رقمية	مُلغى صراحة / الضفة الغربية وغزة	قانون رقم (5) لسنة 2004 م بتعديل بعض أحكام قانون انتخابات مجالس الجهات	
4.	قانون رقم 5 لسنة 1997 بشأن المجالس المحلية الفلسطينية	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى / الضفة الغربية وغزة	قانون رقم 5 لسنة 1997 بشأن المجالس المحلية الفلسطينية	
5.	قانون رقم (5) لسنة 1996 بشأن انتخاب مجالس الجهات المحلية	السلطة الوطنية الفلسطينية	مُلغى صراحة / الضفة الغربية وغزة	قانون رقم (5) لسنة 1996 بشأن انتخاب مجالس الجهات المحلية	

أما إذا اختار المستخدم من حقل نوع التشريع "قانون" ومن حقل التصنيف الموضوعي "الإدارة المحلية" ومن حقل الحقبة التاريخية "السلطة الوطنية"، وقام بالتأشير على أيقونة البحث في التشريعات السارية فقط والضغط على زر البحث، فإنه يكون

قد اختار البحث في القوانين الصادرة في حقبة السلطة الوطنية في موضوع الإدارة المحلية السارية فقط، وستظهر النتائج وعددها (3) نتائج كما في الشكل التالي:

#	عنوان التشريع	الحقبة التاريخية	حالة التشريع	نتائج البحث 3 نتيجة
1.	قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى /الضفة الغربية وغزة	
2.	قانون رقم (12) لسنة 2005م بتعديل بعض أحكام قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005م	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى /الضفة الغربية وغزة	
3.	قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى /الضفة الغربية وغزة	

[بحث جديد](#)

## (2) صفحة النتائج

بعد إتمام عملية إدخال المعلومات من خلال خانات البحث المتاحة في شاشة البحث والضغط على زر البحث، سينتقل محرك البحث لشاشة النتائج من خلال جدول يعرض النتائج الأحدث فالأقدم، تُظهر هذه الشاشة عبارات التشريع، وحقبته، ونطاق السريان كما هو مبين في الشكل التالي:

#	عنوان التشريع	الحقبة التاريخية	حالة التشريع	نتائج البحث 6 نتيجة
1.	قرار بقانون رقم (6) لسنة 2007 بشأن إلغاء قانون التأمينات الاجتماعية	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى /الضفة الغربية وغزة	
2.	قانون صندوق التقاعد رقم (6) لسنة 2005م	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى /الضفة الغربية وغزة	
3.	قانون مؤسسة إدارة وتسيير أمور البنادق رقم (14) لسنة 2005م	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى /الضفة الغربية وغزة	
4.	قانون مكافحة التدخين رقم (25) لسنة 2005م	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى /الضفة الغربية وغزة	
5.	قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى /الضفة الغربية وغزة	
6.	قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المغتربين	السلطة الوطنية الفلسطينية	سارى /الضفة الغربية وغزة	

ويوضح نطاق السريان الإقليم الذي يسري فيه التشريع، كما يلي:

حالة التشريع
سارى /الضفة الغربية وغزة

حيث تم استنباط حالة السريان من خلال علاقة التشريع المطلوب بالتشريعات الأخرى، وحالات السريان التي تظهر قد تكون بإحدى الأنواع التالية:

- **سارى / الضفة الغربية وغزة:** أي أن التشريع ساري في الضفة وغزة على حد سواء. ولا يوجد علاقة إلغاء عليه في أي من المنطقتين الجغرافيتين.

- **ساري بما لا يتعارض / الصفة الغربية وغزة:** أي أن التشريع ساري في الضفة وغزة ما عدا الأحكام التي تخالف تلك التي جاء التشريع الجديد بها وتنظم ذات المسائل أو الموضوعات في القانون السابق عليه.
- **ساري الصفة الغربية / ملغى غزة:** أي أن التشريع ساري بالضفة الغربية وملغى بشكل صريح في قطاع غزة.
- **ملغى ضمنيا الصفة الغربية / ساري غزة:** أي أن التشريع لم تعد أحكامه سارية، ويكون ذلك عندما يأتى تشريع جديد ينظم نفس المسائل والموضوعات التي نظمها هذا التشريع دون النص صراحة على إلغاء هذا الأخير، بينما يكون ساريا في غزة على إطلاقه لعدم وجود تشريع يقضى بإلغائه.
- **ملغى صراحة الصفة الغربية / ساري غزة:** أي أن التشريع تم إلغاؤه بشكل نهائى صريح و مباشر في الضفة الغربية فقط دون قطاع غزة.
- **ملغى صراحة الصفة الغربية / ساري بما لا يتعارض غزة:** أي أن التشريع ملغى بشكل صريح بموجب تشريع لاغي له في الضفة الغربية، وساري في غزة بشكل جزئي دون القواعد والأحكام الجديدة التي تتعارض مع تلك التي تنظم ذات المسائل والموضوعات المتضمنة في هذا التشريع.

### (3) بطاقة التشريع

عند اختيار أي تشريع من صفحه النتائج، تظهر شاشة بطاقة التشريع، وتحتوي على المعلومات المرجعية الخاصة بالتشريع الأصلي كما هو مبين في الشكل التالي، حيث تعرض هذه البطاقة المعلومات التالية:

- عنوان التشريع كما صدر في الجريدة الرسمية، في رأس التشريع أو في مادة التسمية كما في بعض الحقب.
- العدد الذي نشر به التشريع وتاريخه، ورقم الصفحة.
- التصنيف الرئيسي للتشريع.
- التصنيف المترفر.
- التصنيف الممكن إن وجد.
- حالة التشريع، نطاق السريان الخاص به.

كما يظهر في أسفل الشاشة عدة أيقونات، العلاقات، النص الكامل، معلومات عن المصدر، الجهات المسؤولة، كما هو مبين في الشكل التالي:



**1. أبعونة العلاقات**  
تعبر هذه الأبعونة عن الرابطة القانونية بين التشريعات المختلفة سواء كانت سابقة لصدر التشريع أو لاحقة عليه، كما تبين علاقات التشريعات الأخرى بالتشريع المطلوب، أي من الاتجاهين، من حيث علاقات التعديل والإلغاء، والاستناد...الخ، وجميع هذه العلاقات ترد على التشريع الأصلي من خلال تشريعات أخرى.  
وتتنوع هذه العلاقات على إحدى عشر علاقة، على النحو التالي:

- **السند القانوني Legal base:** تربط هذه العلاقة بين التشريع ومادة أو مواد في تشريع آخر والتي صدر التشريع بناء عليها (وهي غالباً ما تكون في علاقة القوانين العادية مع القانون الأساسي، وعلاقة التشريع التنفيذي مع المادة في القانون التي تمنح المشرع صلاحية وسلطة وضعه).
- **استناد Reliance:** وهذه العلاقة تربط ما بين التشريع الجديد والتشريع الذي يخول سلطة إصداره بشكل عام أو ضمني عند عدم وجود مادة محددة تنص صراحة على هذه السلطة (عادة ما يكون موقع هذه العلاقة في ديباجة التشريع؛ كأن يصدر قانون ما ويندرج في ديباجته عبارة "بعد الإطلاع على قانون كذا").
- **تعديل:** وهذه العلاقة على مستوىين، الأول على مستوى التشريع، بحيث يتم وضع قائمة بالتشريعات المعديلة للتشريع الأصلي، والثاني على مستوى النصوص بحيث يتم الربط ما بين النص المعديل والنص الأصلي.
- **إلغاء:** وهي التشريعات أو المحتويات التي تم إلغاؤها بموجب تصوّص التشريع المعديل.

- تشريعات تنفيذية:** وهي التشريعات التي صدرت بموجب التشريع الأصلي أو التي صدرت بموجب تشريع تم إلغاؤه ونص التشريع الجديد على استمرار سريانها واعتبارها كأنها صادرة بموجبه.
- إحالة:** وهي العلاقة التي تربط التشريعات التي نص التشريع على تطبيق أحكامها في موضوعات معينة فيه.
- مد سريان:** وهي التشريعات التي صدرت خارج النطاق الإقليمي لفلسطين وتم تطبيقها في فلسطين بموجب تشريعات صدرت عن سلطة تشريعية فيها تصرخ بانطلاق تلك التشريعات على إقليمها.
- إشارة:** تحدد هذه العلاقة التشريعات أو المحتويات التي أشار إليها التشريع بشكل عرضي وتكون خارجه.
- علاقة داخلية:** تربط بين المحتويات التشريعية داخل التشريع ذاته.
- تفسير:** تربط ما بين التشريع والتشريعات (القرارات) التي صدرت لتفسير نصوصه.
- تصويب:** تربط بين التشريع والتشريعات التي جاءت لتصحيح أخطاء مطبعية فيه أو أخطاء سقطت سهوا عند نشره.

بالضغط على زر العلاقات تظهر النتائج موثقة، لكل علاقة وردت على التشريع الأصلي كما في الشكل أدناه.

**2. أيقونة النص الكامل**  
من خلال الضغط على أيقونة النص الكامل في بطاقة التشريع سوف يقوم البرنامج باستعراض النص الكامل للتشريع، كما هو مبين في الشكل التالي:

إذا تم الضغط مثلاً على المادة (9) في الفهرس الموجود أعلى التشريع، سيتم مباشرة استعراض المادة كما هو في الشكل المبين أدناه:

كما نلاحظ على يسار الشاشة وجود أيقونة (تطبيقات قضائية) وهذا يعني أنه يوجد أحكام قضائية صدرت استناداً أو تطبيقاً لهذه المادة (9) من قانون البيانات.

إذا تم الضغط على أيقونة التطبيقات القضائية هذه فإن البرنامج سيظهر الأحكام القضائية التي صدرت تطبيقاً لهذه المادة ويعرضها من خلال صفحة النتائج، وستظهر النتائج وعددها (10) نتائج كما هو مبين في الشكل أدناه:

نتائج البحث 10 نتيجة						الأحكام المرتبطة بنص قانوني
#	الحكم	المحكمة	المدعية	نوع النصاضي	المجاز	نتائج البحث 10 نتيجة
1.	حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الحقوقية رقم 41 لسنة 2007	النقض	رام الله	دعوى	حقوق	حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الحقوقية رقم 41 لسنة 2007
2.	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 62 لسنة 2006	النقض	عزّة	دعوى	حقوق	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 62 لسنة 2006
3.	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 292 لسنة 2005	النقض	عزّة	دعوى	حقوق	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 292 لسنة 2005
4.	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 20 لسنة 2003	النقض	عزّة	دعوى	حقوق	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 20 لسنة 2003
5.	حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الحقوقية رقم 115 لسنة 2003	الاستئناف	رام الله	دعوى	حقوق	حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الحقوقية رقم 115 لسنة 2003
6.	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 131 لسنة 2002	النقض	عزّة	دعوى	حقوق	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 131 لسنة 2002
7.	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 72 لسنة 2002	النقض	عزّة	دعوى	حقوق	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 72 لسنة 2002
8.	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 46 لسنة 2002	النقض	عزّة	دعوى	حقوق	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 46 لسنة 2002
9.	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 23 لسنة 2002	النقض	عزّة	دعوى	حقوق	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 23 لسنة 2002
10.	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 19 لسنة 2002	النقض	عزّة	دعوى	حقوق	حكم محكمة النقض المنعقدة في عزة في الدعوى الحقوقية رقم 19 لسنة 2002

وفي حال الضغط على أي حكم في صفحة النتائج السابقة، سيتم الذهاب إلى بطاقة هذا الحكم مباشرة، كما هو مبين أدناه:

بطاقة الحكم	
حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الحقوقية رقم 41 لسنة 2007	
نوع النصاضي:	دعوى
المحكمة:	النقض
تاريخ الفصل:	2008/4/6 (يوم/شهر/سنة)
النص الكامل:	<ul style="list-style-type: none"> <li>• النص الكامل</li> <li>• صورة الحكم</li> <li>• التعليق</li> </ul>
المبادئ القانونية	
نص المبدأ:	1- جواز السفر وسجل الأحوال المدنية يعادان بينة قانونية كافية لإثبات الاسم الصحيح لصاحبها لتعديل اسمه في سجلات الطابور.
نصوص قانونية ذكرت في الحكم.	
النص القانوني:	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاستئناف المدني رقم 1/2006</li> <li>- المادة رقم 9 من قانون البيانات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001م</li> <li>- المادة رقم 11 من قانون البيانات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001م</li> <li>- بالاستئناف المدني رقم 1 لسنة 2006</li> <li>- المادة رقم 237 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001</li> </ul>

### 3. أيقونة معلومات المصدر

تطهير هذه الأيقونة معلومات المصدر الرسمي الذي صدر به التشريع الأصلي الذي حرر عليه الدمج، من حيث: اسم المصدر، رقم العدد، رقم الصفحة التي ورد بها التشريع، عدد صفحات التشريع، عدد الأبواب، عدد الفصول، عدد المواد، وتاريخ النشر، كما في الصورة التوضيحية التالية:

#### معلومات عن المصدر

اسم المصدر: الواقع الفلسطيني (السلطة الوطنية الفلسطينية)  
رقم العدد: 38  
رقم الصفحة: 226  
عدد الصفحات: 53  
عدد الأبواب: 9  
عدد الفصول: 12  
عدد المواد: 194  
تاريخ النشر: 05/09/2001

العلاقات | النص الكامل | الجهات المسؤولة | الصورة | بطاقة التشريع

#### 4. أيقونة الجهات المسؤولة:

تبين هذه الأيقونة الجهات الرسمية التي وضعت التشريع وأقرته وأصدرته، كما تبين الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذا التشريع وتطبيقه، وجميع هذه المعلومات مستنبطة من التشريع ذاته.

#### الجهات المسؤولة

الجهة التي أقرت التشريع: المجلس التشريعي  
الجهة التي أصدرت التشريع: رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية  
الجهة المكلفة بالتنفيذ: جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه

تاريخ السريان (م): 05/10/2001 وفقاً لقواعد العامة  
تاريخ الاصدار (م): 05/09/2001

العلاقات | النص الكامل | معلومات عن المصدر | الصورة | بطاقة التشريع

#### 5. أيقونة الصورة

تبين هذه الأيقونة المستخدم، تصفح الصورة الأصلية للتشريع كما وردت في المصدر الأصل بنظام (PDF)، وهي الصورة الأصلية للتشريع كما ثُرث في الجريدة الرسمية قبل إجراء عملية الدمج عليها.

#### 6. خاصية الوصلات

استحدثت في النص الكامل خاصية الوصلات (hyperlink)، وهي خاصية تعمل على ربط التشريعات ببعضها البعض، من خلال إمكانية الوصول للتشريعات أو موالدها التي ذكرت في النص الكامل للتشريع ، فعند الضغط على الوصلة تستطيع رؤية التشريع كاملاً، وينطبق ذلك على المواد والفصول والذيول وأي وثيقة تم تحديدها بوصلة: للتوضيح أنظر الشكل التالي:

#### مادة (١) التعريف

لغایات تطبق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية المعانى المخصصة لها أدنى ما لم تدل القراءة على خلاف ذلك:  
المؤسسة: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

المجلس: مجلس إدارة المؤسسة.

الصندوق: صندوق التأمينات الاجتماعية.

المؤمن عليه: المؤمن عليه لدى المؤسسة وفقاً لأحكام هذا القانون.

إصابة العمل: الإصابة التي تلت للعامل أثناء العمل أو سببه أو أثناء ذهابه إلى معاشرة عمله أو عودته منه، وبغير في حكم تلك الإصابة بأحد أمراض المهنة الواردة في الجدول الملحق بقانون العمل الفلسطيني.

العجز: فقدان المؤمن عليه لقدرته على العمل كلياً أو جزئياً بصفة دائمة أو مؤقتة بقرار من اللجنة الطبية وفقاً للقانون أو النظام الساري.

المستنقع: المتنقع بعد وفاة المؤمن عليه أو وفاة صاحب المعاش وفقاً لأحكام هذا القانون.

المعانى: المعانى الشهري الذى تكتبه المؤسسة شهرياً للمؤمن عليه أو للمستحقين وفقاً لأحكام هذا القانون.

اللجنة الطبية: اللجنة أو الجهة الطبية التي يعتمدها وزير الصحة.

قانون العمل: قانون العمل رقم (٧) لسنة 2000 وتعديلاته.

صاحب العمل: كل شخص طبيعي أو اصطناعي أو من ينوب عنه يستخدم شخصاً أو أكثر لقاء آخر.

الأجر الأساسي: هو العجليل التقديري /أو العيني المتفق عليه الذي يدفعه صاحب العمل للعامل مقابل عمله، ولا تدخل في ذلك العادات والبدلات التي كان نوعها.

الأجر: الأجر الأساسي مضافة إليه العادات والبدلات.

الطفل المحتضن: الطفل مجهول النسب والمحتضن من قبل المؤمن عليه أو صاحب المعاش.

**مادة (١٧)  
خدمات التأمين المقدمة عند وقوع الإصابة**

وفقاً لأحكام هذا القانون عند وقوع إصابة العمل تقدم المؤسسة خدمات التأمين التالية:

١. الرعاية الطبية.
٢. الحقوق المالية المترتبة على حالتي العجز المؤقت، والدائم وحالة الوفاة.
٣. نفقات الجنازة وفقاً للمادة (٥٢) لمن يثبت قيمة تلك النفقات.

**ثانياً: استخدام قاعدة التشريعات المدمجة:**

تحتوي قاعدة النص المدمج على التشريعات السارية بشكلها النهائي، ويقصد بالشكل النهائي للتشريع، التشريع مضافاً له كافة التعديلات التي طرأت عليه وفقاً للتسلسل التاريخي لهذا التعديلات، من الأقدم للأحدث، ليقرأ مع تعديله كوحدة واحدة.

**(١) آلية البحث في قاعدة التشريعات المدمجة:**

عند الدخول لواجهة البحث في قاعدة النص المدمج ستظهر عدة حقول تشكل خيارات البحث المتاحة كما في الشكل أدناه:

نوع التشريع  
التصنيف الموضوعي مع  
المحقبة التاريخية مع  
البحث عن مع

العنوان في

أو

النص الكامل

الغاء بحث

سنقوم بشرح آلية البحث من خلال هذه الحقول كالتالي:

**١- آلية البحث باستخدام حقل نوع التشريع**

حيث يتم البحث من خلال هذا الحقل بمعرفة نوع التشريع المراد البحث عنه، وقد تم حصر هذه الأنواع في:

- قانون أساسى أو الدستور
  - قانون
  - تشريعات ثانوية ( خاصة بحقية السلطة الفلسطينية).
- وهذه تشكل أنواع التشريعات التي جرت عليها عملية الدمج كما هو مبين في الشكل أدناه.

نوع التشريع  
التصنيف الموضوعي مع  
المحقبة التاريخية مع  
البحث عن مع

العنوان في

أو

النص الكامل

الغاء بحث

فإذا تم اختيار الدستور أو القانون الأساسي من خانة نوع التشريع، ومن ثم الضغط على زر البحث دون تعبئة الخانات الأخرى المتاحة للبحث كما في الشكل التالي:

**البحث في التشريعات المدمجة**

؟	<input type="text" value="قانون أساسى - دستور"/>	نوع التشريع	<input type="checkbox"/> التشريع المعمولى
؟	<input type="text" value=" بدون"/>	م	<input type="checkbox"/> المذكورة التاريخية
؟	<input type="text" value=" كل الحقائق"/>	م	<input type="checkbox"/> البحث عن
؟	<input type="text" value=" كل الكلمات"/>	م	
أو		في	
النص الكامل		عنوان	
<input type="button" value="إضغط زر البحث"/>		<input type="button" value="بحث"/> <input type="button" value="إلغاء"/>	

تظهر جميع التشريعات من نوع " الدستور أو القانون الأساسي" من خلال جدول النتائج الذي يبين عنوان التشريع وحققه ونطاق سريانه، والتي عددها ثلاثة كما في الشكل التالي.

**نتيجة البحث 3 نتيجة**

#	عنوان التشريع	حالة التشريع	الحقيقة التاريخية
1.	[ القانون الأساسي المعديل لسنة 2003 ]	السلطة الوطنية الفلسطينية	ساري /الصفة الغربية وغزة
2.	[ القانون الأساسي لقطاع غزة رقم (255) لسنة 1955 ]	الادارة المصرية (قطاع غزة)	ساري بما لا يتعارض /غزة
3.	[ الدستور الأردني لسنة 1952 ]	الحكم الأردني (الصفة العربية)	ساري بما لا يتعارض /الصفة الغربية

اما إذا تم اختيار نوع التشريع "قانون" دون تعبئة حقول البحث الأخرى، سوف ستظهر كافة التشريعات التي تحمل نوع "قانون" من خلال جدول نتائج كما هو مبين في المثال السابق، وذات الأمر ينطبق في حال تم اختيار نوع التشريع "تشريعات ثانوية". فسوف تظهر كافة التشريعات المصنفة ضمن التشريعات الثانوية. وفي كل الأحوال فإنه إذا كانت نتيجة البحث تزيد على العدد المسموح رؤيته في عملية البحث الواحدة، وهو 50، يظهر إشعار بتضييق معايير البحث لحصر النتائج.

## 2- آلية البحث باستخدام حقل التصنيف الموضوعي

ينطبق هنا ما تم بيانه في قاعدة التشريعات المنفردة حول آلية البحث باستخدام حقل التصنيف الموضوعي، لذا نحيل بشأن ذلك إلى قاعدة التشريعات المنفردة.

## 3- آلية البحث في حقل الحقيقة التاريخية

ينطبق هنا ما تم بيانه في قاعدة التشريعات المنفردة حول آلية البحث باستخدام حقل الحقيقة التاريخية، لذا نحيل بشأن ذلك إلى قاعدة التشريعات المنفردة.

## 4- البحث باستخدام أكثر من حقل من حقول البحث

ينطبق هنا ما تم بيانه في قاعدة التشريعات المنفردة حول آلية البحث باستخدام أكثر من حقل من حقول البحث، لذا نحيل بشأن ذلك إلى قاعدة التشريعات المنفردة.

## 5- آلية البحث من خلال البحث الحر

ينطبق هنا ما تم بيانه في قاعدة التشريعات المنفردة حول آلية البحث من خلال البحث الحر، لذا نحيل بشأن ذلك إلى قاعدة التشريعات المنفردة.

## 6- البحث باستخدام أيقونة العنوان وأيقونة النص الكامل

ينطبق هنا ما تم بيانه في قاعدة التشريعات المنفردة حول آلية البحث باستخدام أيقونة العنوان وأيقونة النص الكامل، لذا نحيل بشأن ذلك إلى قاعدة التشريعات المنفردة.

## (2) صفحة النتائج

ينطبق على صفحة النتائج في قاعدة التشريعات المدمجة ما ينطبق تماما على صفحة النتائج في قاعدة التشريعات المنفردة، لذا نحيل بشأن ذلك إلى صفحة النتائج في قاعدة التشريعات المنفردة.

### 3) بطاقة التشريع

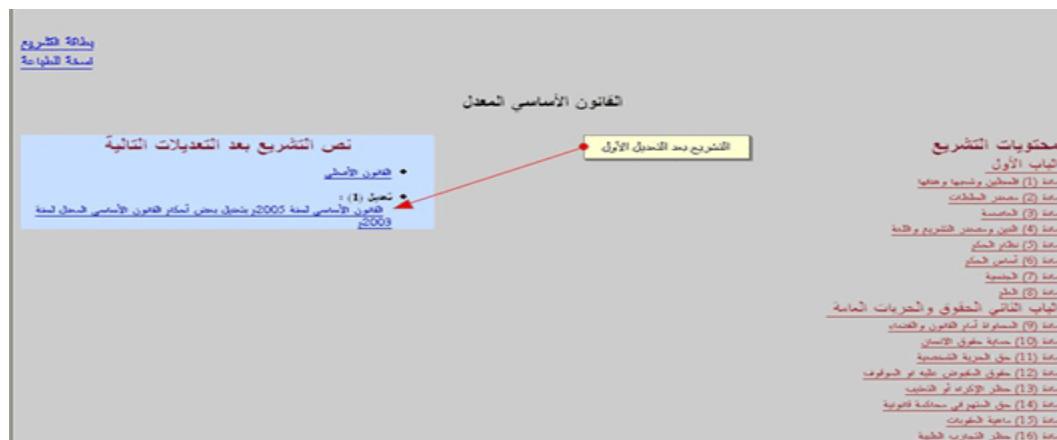
ينطبق على بطاقة التشريع في قاعدة التشريعات المدمجة ما ينطبق تماماً على بطاقة التشريع في قاعدة التشريعات المنفردة، من حيث عنوان التشريع والعدد الذي صدر به والتصنيف الموضوعي والتصنيف الممكّن وحالة التشريع، كذلك الأمر ينطبق فيما يتعلق بالأيقونات الموجودة في أسفل بطاقة التشريع من حيث أيقونة العلاقات ومعلومات المصدر والجهات المسؤولة والصورة، وكذلك الحال فيما يتعلق بخاصية الوصلات، لذا نجلي بشأن كافة هذه المعلومات إلى قاعدة التشريعات المنفردة.

إلا أن الاختلاف بين قاعدة التشريعات الممنوعة وقاعدة التشريعات المدمجة فيما يتعلق ببطاقة التشريع يقتصر على أيقونة النص المدمج والتي تتوفر في قاعدة التشريعات المنفردة بأيقونة النص الكامل، ولذا سنقوم بشرح أيقونة النص المدمج على النحو التالي:

#### أيقونة النص المدمج

تعرض هذه الأيقونة التشريع كاملاً كوحدة واحدة مع تعديلاته، حيث تم دمج التشريع الأصلي مع تعديلاته باعتبار التعديل جزءاً لا يتجزأ من التشريع.

كما أن المربع الذي يظهر أعلى التشريع يبين التشريع بصورة الأصلي كما صدر دون أي تعديلات، ويشير أيضاً إلى عدد التعديلات التي طرأت على التشريع ككل، كما هو مبين في الصورة التوضيحية التالية:

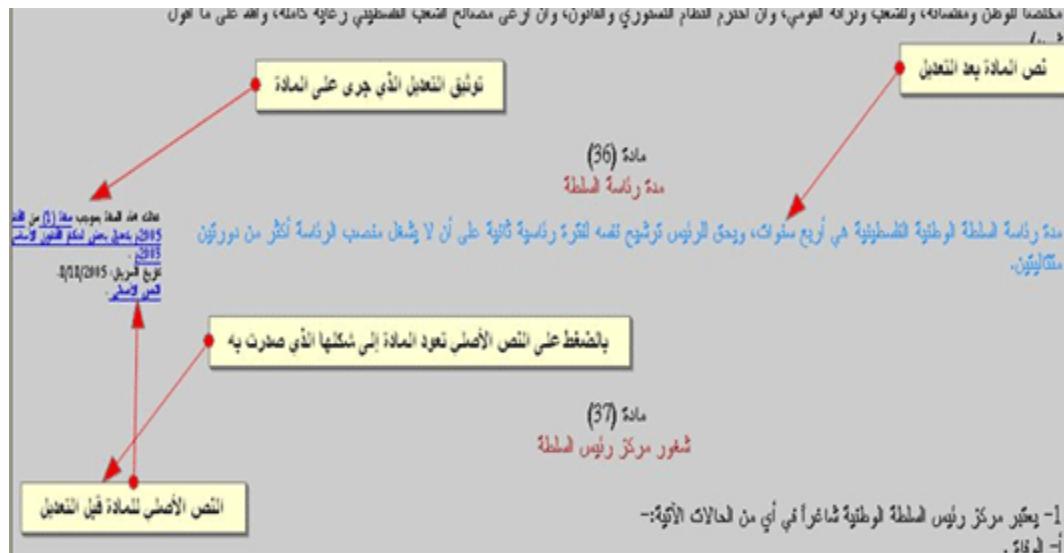


أيضاً من خلال محتويات التشريع التي تظهر في صفحة النص المدمج، يلاحظ أن بعض المواد أضيفت إلى جانبها كلمة عدل، حيث تعني أن هذه المادة عدل بموجب تشريع آخر، كما في الصورة التوضيحية التالية:

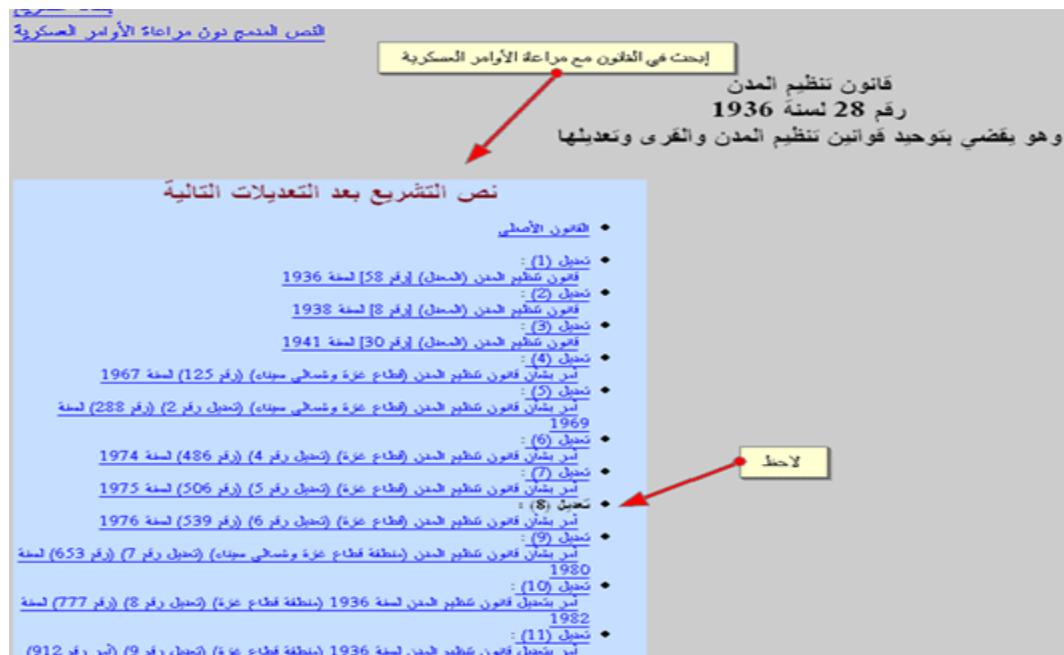


وبالضغط على كلمة (عدل) في الشكل السابق ستظهر المادة بشكلها النهائي بعد التعديل، مع توثيق لعملية التعديل التي طرأت عليها والذي سيكون ظاهراً إلى جانب المادة، ومن خلال الضغط على التوثيق سيظهر نص التشريع الذي عدل المادة الأصلية، كما يمكن عرض حالة النص الأصلي قبل التعديل من خلال الضغط على النص الأصلي، كما ذلك مبين في الشكل أدناه.

فعلى سبيل المثال عند الضغط على المادة (36) من القانون الأساسي المعدل - وهي مادة تم تعديلاها - ستظهر هذه المادة بشكلها النهائي المعدل كالتالي:



كما ويمكن البحث في التشريع مع مراعاة دمج الأوامر العسكرية، أو دون مراعاتها وذلك على النحو التالي:



الشكل التالي يوضح استثناء الأمر العسكري المعدي للقانون في النسخة الثامنة المدمجة:

الآن تنظم المدن  
رقم 28 لسنة 1936

وهو يقضى بتوحيد قوانين تنظيم المدن والقرى وتعديلها

**نص التشريع بعد كل تعديل**

القانون الأصلي

- تعديل (1) :  
قانون تنظيم المدن (المعدل) [ رقم 58 ] لسنة 1936
- تعديل (2) :  
قانون تنظيم المدن (المعدل) [ رقم 8 ] لسنة 1938
- تعديل (3) :  
قانون تنظيم المدن (المعدل) [ رقم 30 ] لسنة 1941
- تعديل (4) :  
آخر يبيان قانون تنظيم المدن (قطاع غزة وشمال سيناء) (تعديل رقم 125) لسنة 1967
- تعديل (5) :  
آخر ي بيان قانون تنظيم المدن (قطاع غزة وشمال سيناء) (تعديل رقم 2) (رقم 288) لسنة 1969
- تعديل (6) :  
آخر ي بيان قانون تنظيم المدن (قطاع غزة) (تعديل رقم 4) (رقم 486) لسنة 1974
- تعديل (7) :  
آخر ي بيان قانون تنظيم المدن (قطاع غزة) (تعديل رقم 5) (رقم 506) لسنة 1975
- تعديل (8) :  
آخر ي بيان قانون تنظيم المدن (منطقة قطاع غزة وشمال سيناء) (تعديل رقم 7) (رقم 653) لسنة 1980
- تعديل (10) :  
آخر يتعديل قانون تنظيم المدن لسنة 1936 (منطقة قطاع غزة) (تعديل رقم 8) (رقم 777) لسنة 1982
- تعديل (11) :  
آخر يتعديل قانون تنظيم المدن لسنة 1936 (منطقة قطاع غزة) (تعديل رقم 9) (آخر رقم 912) لسنة 1986
- تعديل (12) :

(الاحظ، اختفاء التعديل رقم 8)

#### ملاحظات هامة بخصوص التشريعات المدمجة:

- التشريع الذي يظهر دون أية إشارات لتعديلاته، يعني أن هذا التشريع لم يرد عليه أي تعديل، وبالتالي هذا هو شكله النهائي حتى اللحظة.
- تضييق معايير البحث

تجدر الإشارة إلى أن نتائج البحث التي يمكن استعراضها من خلال البحث في النص المدمج تبلغ 50 نتيجة فقط، وعند تجاوز النتائج عن هذا العدد، ستتظهر رسالة توضح وجوب تضييق معايير البحث.

#### ثالثاً: استخدام قاعدة الأحوال الشخصية للمسيحيين

تحتوي قاعدة الأحوال الشخصية للمسيحيين، على مجموعة من التشريعات التي تتعلق بالأحوال الشخصية للمسيحيين غير المنشورة والتي تم تجميعها من مصادر مختلفة.

**آلية البحث في قاعدة الأحوال الشخصية للمسيحيين**  
بعد إتمام عملية الدخول في الواجهة الرئيسية للمقتفي كما أوضحتنا سابقاً، فإن خيار البحث في تشريعات الأحوال الشخصية تكون مندرجة تحت قاعدة التشريعات.

The screenshot shows the homepage of BIRZEIT UNIVERSITY Institute of Law's website. The main navigation bar includes links for English, Arabic, and other sections like News, Events, and Publications. The central content area features a search bar and several sections of text and images related to the Palestinian Legal and Judicial System.

عملية عرض التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية للمسيحيين، تبدأ مباشرة دون المرور بشاشة بحث خاصة بها، وإنما يتم عرض النتائج مباشرة وذلك لمحدودية عددها، لاحظ الصورة:

الآخوات الشخصية للمسيحيين	
<b>قوانين التشريع</b>	
دستور الخصاء في الحق القانوني أو أصول المحاكمات الكنسية (1930)	الكنيسة الكاثوليكية اللاتينية الغربية
رساري / باللغة العربية وغزة	الكنيسة الكاثوليكية اللاتينية الغربية
رساري / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الشرقي الكاثوليكي
مُلْكِي ضمَّنًا / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الأرثوذكسي
رساري / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الشرقي الكاثوليكي
مُلْكِي ضمَّنًا / باللغة العربية وغزة	الكنيسة الكاثوليكية اللاتينية الغربية
رساري / باللغة العربية وغزة	الكنيسة الإنجيلية الأسفغنية العربية
مُلْكِي ضمَّنًا / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الشرقي الكاثوليكي
رساري / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الأرثوذكسي
رساري / باللغة العربية وغزة	الكنيسة الكاثوليكية اللاتينية الغربية
مُلْكِي ضمَّنًا / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الشرقي الكاثوليكي
رساري / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الأرثوذكسي

يمكنك استعراض البطاقة بالخاصة بالتشريع من خلال الضغط على التشريع نفسه، كما في الصورة التوضيحية التالية:

الآخوات الشخصية للمسيحيين	
<b>قوانين التشريع</b>	اضغط هنا
دستور الخصاء في الحق القانوني أو أصول المحاكمات الكنسية (1930)	الكنيسة الكاثوليكية اللاتينية الغربية
رساري / باللغة العربية وغزة	رساري / باللغة العربية وغزة
رساري / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الشرقي الكاثوليكي
مُلْكِي ضمَّنًا / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الأرثوذكسي
رساري / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الشرقي الكاثوليكي
مُلْكِي ضمَّنًا / باللغة العربية وغزة	الكنيسة الكاثوليكية اللاتينية الغربية
رساري / باللغة العربية وغزة	الكنيسة الإنجيلية الأسفغنية العربية
مُلْكِي ضمَّنًا / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الشرقي الكاثوليكي
رساري / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الأرثوذكسي
رساري / باللغة العربية وغزة	الكنيسة الكاثوليكية اللاتينية الغربية
مُلْكِي ضمَّنًا / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الشرقي الكاثوليكي
رساري / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الأرثوذكسي
رساري / باللغة العربية وغزة	الكنيسة الكاثوليكية اللاتينية الغربية
مُلْكِي ضمَّنًا / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الشرقي الكاثوليكي
رساري / باللغة العربية وغزة	الكتاب المقدس الأرثوذكسي

بعدها ستظهر بطاقة التشريع التعريفية كالتالي:

البطاقة

دستور القضاء في الحق القانوني أو أصول المحاكمات الكنسية (1930)

المنشور في العدد 0 من

بتاريخ صفحه

التصنيف الرئيسي التشريعات الدينية

التصنيف المتفرع الأحوال الشخصية للمسيحيين: غير منشورة في الواقع

التصنيف الممكّن أصول المحاكمات أمام المحاكم الدينية والخاصة

حالة التشريع ساري بما لا يتعارض /الضفة الغربية وغزة

ملاحظات: \*\* هذا القانون هو جزء من مجموعة الحق القانوني، خاص بأصول المحاكمات والإجراءات المتبعة أمام الكنيسة اللاتينية وحدها، قام بترجمته من اللسان اللاتيني إلى اللسان العربي الأب بولس عبود عضو المجمع العلمي اللبناني، وطبع في مطبعة المرسلين بلبنان سنة 1930

[العلاقات](#) | [النص الكامل](#) | [معلومات عن المصدر](#) | [الجهات المسؤولة](#) | [الصورة](#) |

تظهر بطاقة التشريع، عنوان التشريع، والتصنيف الرئيسي للتشريع، والتصنيف المتفرع، والتصنيف الممكّن، حالة السريان الخاصة بالتشريع.

البطاقة

دستور القضاء في الحق القانوني أو أصول المحاكمات الكنسية (1930)

المنشور في العدد 0 من

بتاريخ صفحه

التصنيف الرئيسي التشريعات الدينية

التصنيف المتفرع الأحوال الشخصية للمسيحيين: غير منشورة في الواقع

التصنيف الممكّن أصول المحاكمات أمام المحاكم الدينية والخاصة

حالة التشريع ساري بما لا يتعارض /الضفة الغربية وغزة

ملاحظات: \*\* هذا القانون هو جزء من مجموعة الحق القانوني، خاص بأصول المحاكمات والإجراءات المتبعة أمام الكنيسة اللاتينية وحدها، قام بترجمته من اللسان اللاتيني إلى اللسان العربي الأب بولس عبود عضو المجمع العلمي اللبناني، وطبع في مطبعة المرسلين بلبنان سنة 1930

[ال العلاقات](#) | [النص الكامل](#) | [معلومات عن المصدر](#) | [الجهات المسؤولة](#) | [الصورة](#) |

1

5 → 4 → 3 → 2 →

وهنا لا تختلف شاشة بطاقة التشريع عما سبق بيته ومثال ذلك أيقونة العلاقات؛ حيث تبين الرابطة التشريعية بين التشريع المطلوب والتشريعات الأخرى من علاقة تعديل وإلغاء واستناد وغيرها. كما في الشكل التالي:

العلاقات

دستور القضاء في الحق القانوني أو أصول المحاكمات الكنسية (1930)

التشريعات ذات العلاقة بهذا التشريع

الغاء

\* مجلة الحق القانوني The Code of Canon Law ، كل ما يتعارض مع النص

[النص الكامل](#) | [معلومات عن المصدر](#) | [الجهات المسؤولة](#) | [الصورة](#) | [بطاقة التشريع](#)

## كيفية استخدام قاعدة الأحكام القضائية:

بعد الدخول إلى الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع الفلسطيني "المقتفي" على صفحة الإنترنت وهو <http://muqtafi2.birzeit.edu> يتوجب على المستخدم أن يقوم بعملية التسجيل وذلك بإدخال اسم المستخدم وكلمة المرور، وهذه المعلومات يتم تزويده المستخدم بها إلكترونياً عبر بريده الإلكتروني بعد أن يقوم بتبليغ بياناته على طلب الاشتراك وفق النموذج المعروض على الموقع ذاته وقد بینا ذلك بالتفصيل فيما سبق، وبعد إتمام عملية التسجيل يصل المستخدم إلى صفحة المقتفي التي تتضمن قاعدة الأحكام القضائية وقاعدة التشريعات وأمور أخرى لتحديد اختياره.

### أولاً: آلية البحث في قاعدة الأحكام القضائية:

حرصاً من معهد الحقوق على توفير طريقة بحث منطورة في قاعدة الأحكام القضائية لتمكن المستخدم من الوصول إلى أفضل وأدق النتائج المطلوبة، تم العمل على توفير عدة أساليب للبحث وهي عملية البحث المتقدم (البسيط) وعملية البحث غير المتقدم في الكشاف القانوني.

#### 1) البحث في الأحكام (البحث المتقدم)

عند الدخول إلىواجهة البحث في الأحكام سوف تظهر مجموعة من الحقول كما هو مبين في الشكل التالي:

The screenshot shows a search form titled 'البحث في الأحكام' (Search in Judgments). It includes fields for 'القضية' (Case), 'المحكمة' (Court), 'نوع التقاضي' (Type of Trial), 'تاريخ الفصل' (Trial Date), and 'أي كلمة' (Any Word) with a checkbox for 'في نص الحكم' (In Judgment Text). There are also checkboxes for 'في المبدأ القانوني' (In Legal Principle) and 'في نص التعليق' (In Judgment Comment). Below the form is a note: 'قاعدة الأحكام هي تمرة تعاون مشترك ما بين معهد الحقوق والمكتب الفني في المحكمة العليا' (The Judgment Database is a joint effort between the Faculty of Law and the Technical Office of the Supreme Court).

سنقوم بشرح آلية البحث من خلال هذه الحقول كالتالي:

- **رقم الدعوى:** يتوجب على المستخدم إدخال رقم الدعوى بنفسه لعدم إمكانية توفير أية خيارات ضمن هذا الحقل.
- **سنة الدعوى:** في هذا الحقل سيتم توفير قائمة بالسنوات التي تتضمن القرارات الموجودة في قاعدة الأحكام القضائية وعلى المستخدم أن يختار منها السنة التي تتضمن الدعوى موضوع البحث.
- **نارikh الفصل في الدعوى:** في هذا الحقل يتم توفير قائمة يختار منها المستخدم تاريخ الفصل في الدعوى والذي يتكون من اليوم والشهر والسنة هذا في حال كان المستخدم على علم بتاريخ الفصل في الدعوى على وجه التحديد، كذلك يمكن من خلال هذا الحقل تحديد فترة معينة يتوقع المستخدم صدور القرار خلالها تتضمن عدة أشهر أو عدة سنوات وهذه الحالة تعطي نتائج أوسع يختار المستخدم من خلالها الحكم القضائي الذي يريد.
- **المجال:** على المستخدم أن يحدد مجال الحكم القضائي موضوع البحث فيما إذا كان حقوق أم جراء إداري.
- **المحكمة:** من خلال هذا الحقل يقوم المستخدم باختيار نوع المحكمة المختصة بإصدار الحكم فيما إذا كانت محكمة تقض أم استئناف أم عدل عليا.
- **المنطقة:** يفترض من المستخدم أن يختار منطقة صدور الحكم القضائي فيما إذا كانت الضفة الغربية أم قطاع غزة.
- **نوع التقاضي:** يوفر هذا الحقل عدة خيارات على المستخدم أن يختار من خلالها نوع التقاضي بين الخصوم فيما إذا عبارة عن دعوى أم طلب أم اعتراض.
- **ابحث في نص الحكم أو في المبدأ القانوني أو في نص التعليق:** من خلال هذا الحقل يمكن للمستخدم البحث في نص الحكم القضائي موضوع البحث أو في نص المبدأ القانوني أو في نص التعليق على الحكم القضائي، ويتم ذلك بإدخال بعض المصطلحات التي يعتقد المستخدم أن نص الحكم القضائي قد تضمنها، أو بإدخال مصطلحات متعلقة بموضوع الحكم موضوع البحث.

تجب الإشارة هنا أنه ليس من الضرورة ملئ كافة الحقول بحيث يتم ملء جميع أو بعض هذه الحقول من قبل المستخدم بحسب رغبته أو بحسب المعلومات المتوفرة لديه، إلا أنه كلما كان المستخدم دقيناً في ملئ هذه الحقول كلما أمكنه التوصل إلى نتائج أكثر دقة، كما في الشكل التالي:

**البحث في الأحكام**

القضية	رقم	المحكمة	نوع التقاضي
2003	19	النقض	دعوى
محال القرار حقوق		المحكمة	
الصفة الغريبة		المنطقة	
الي		الي	
الي		الي	
أي كلمة		في نص الحكم	
في نص التعليق		في المبادئ القانونية	
<input type="button" value="الغاء"/>	<input type="button" value="بحث"/>		

قاعدة الأحكام هي ثمرة تعاون مشترك ما بين معهد الحقوق والمكتب الفني في المحكمة العليا

إذا تم ملئ كافة الحقول السابقة فإنه سيتم الحصول على نتيجة واحدة فقط، كما في الشكل التالي:

**بطاقة الحكم**

حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الحقوقية رقم 19 لسنة 2003

<ul style="list-style-type: none"> <li>• النص الكامل</li> <li>• صورة الحكم</li> <li>• التعليق</li> </ul>	<b>تاريخ الفصل:</b> 2003/12/20 (يوم/شهر/سنة) <b>المحكمة:</b> النقض <b>نوع التقاضي:</b> دعوى
<b>المبادئ القانونية</b>	

## 2) البحث غير المتقدم (الكشاف القانوني):

تقوم فكرة الكشاف القانوني على ترجمة موضوع الحكم القضائي إلى المصطلحات الواردة في القوانين والتي عالجت موضوع الحكم القضائي ذاته، بمعنى أنه تم بناء الكشاف وفق التعبير الذي استخدمتها القوانين وليس وفق تعبير الأحكام القضائية، وبهدف ذلك إلى توحيد المصطلحات والتعبير التي تعطي موضوعات الأحكام القضائية، إذ أن مصطلحات الأحكام القضائية ليست واحدة في التعبير عن ذات الموضوع هذا من جهة، ونظرًا لأن العاملين في مجال القانون (أكاديميين ومحامين وطلبة حقوق وغيرهم) على إطلاع واسع بالمصطلحات والمفاهيم القانونية أكثر من تلك التي درج استخدامها في الأحكام القضائية هذا من جهة أخرى، ومن هنا فقد جاءت فكرة الكشاف القانوني لتمكنهم من البحث بسهولة في قاعدة الأحكام القضائية، ويمكن للمستخدم البحث من خلال الكشاف القانوني بطريقتين هما:

### 1- البحث من خلال المجال (استعراض الأحكام بالكشاف):

في هذه الطريقة من طرق البحث تم تقسيم الكشاف القانوني إلى أربعة مجالات هي الحقوق والجزاء والإداري والدستوري، وهنا يقوم الكشاف بتوفير كافة المصطلحات إلى المستخدم الذي عليه أن يقوم باختيار المجال المراد البحث، كما هو مبين في الشكل التالي:

**استعراض الأحكام بالكشاف**

الكشاف <

حقوق	جزاء	إدارية
		دستوري
لا يوجد نتائج.		

قاعدة الأحكام هي ثمرة تعاون مشترك ما بين معهد الحقوق والمكتب الفني في المحكمة العليا

فإذا تم اختيار مجال الإداري سوف تظهر قائمة تحتوي على موضوعات المجال الذي تم اختياره ليقوم المستخدم باختيار أحد هذه الموضوعات، كما هو مبين في الشكل التالي:

استعراض الأحكام بالكشف		
الكشف < إداري >		
أحوال مدنية	إجراءات	آثار
بعوك	اعتداء	أراضي
جماعات	تهمون	تأمين
سجل تجاري	حقوق و حريات	جمعيات
طوالف دينية	ضرائب	شركات
غرف تجارية	علامات تجارية	عطاءات
قضاء عسكري	قضاء شرعى	قرار إداري
مجلس طبى	مجلس القضاء الأعلى	قضايا الاجراء والتنفيذ
مواصلات	مهن و حرف	مجلس محلى
وكالات تجارية	وختلف	نقابات

فإذا تم اختيار موضوع أراضي على سبيل المثال فإنه سوف تظهر قائمة فرعية تحتوي على المصطلحات التي تضمنها موضوع الأراضي، كما في الشكل التالي:

استعراض الأحكام بالكشف		
الكشف < إداري > أراضي >		
استهلاك	إزالة بناء	إخلاء عقار
تأجير عقار	أملاك حكومة	إلغاء معاملة عقارية
تنفيذ وكالة دورية	تسجيل	تخطيط وتنظيم
صادقة وتنفيذ صفة عقارية	ضريبة أملاك	حجز على عقار
		منع معارضة

فإذا تم اختيار مصطلح إلغاء معاملة عقارية من داخل قائمة موضوع الأراضي فستكون النتائج على كما في الشكل التالي:

استعراض الأحكام بالكشف		
الكشف < إداري > أراضي > إلغاء معاملة عقارية >		
الأحكام المرتبطة بالمسار:		
<b>الحكم</b>		
المحكمة	المدينة	نوع النعاضى المحاكم
الإدارية	دعوى	العدل العليا رام الله
الإدارية	دعوى	العدل العليا رام الله
الإدارية	دعوى	العدل العليا رام الله
الإدارية	دعوى	العدل العليا رام الله

1. حكم رقم 325 لسنة 2008 فصل بتاريخ 10/3/2010  
 2. حكم رقم 305 لسنة 2008 فصل بتاريخ //  
 3. حكم رقم 360 لسنة 2010 فصل بتاريخ 18/10/2010  
 4. حكم رقم 152 لسنة 2009 فصل بتاريخ 14/6/2010

وهكذا في كل مرة يختار فيها المستخدم مصطلحاً معيناً تظهر له قائمة تتضمن تفرعات هذا المصطلح وصولاً إلى المصطلح الأدق.

## 2- البحث في الأحكام - كشاف مترابط أو أل (matching)

هذه الطريقة من طرق البحث هي الأكثر تعقيداً لأن الهدف منها الوصول إلى نتائج معقدة لا يمكن الحصول عليها من خلال طريق البحث في المجال، ومن خلال الموضوع أو أل (matching) يمكن للمستخدم البحث في أكثر من تفرع (مصطلح) أي عدة تفرعات داخل المجال الواحد، دون اشتراط ملئ التفرعات الثلاث حيث يمكن للمستخدم الاكتفاء بتفرع واحد أو تفرعين فقط، كما هو مبين في الشكل التالي:

**البحث في الأحكام - كشاف متراقب**

استعراض الأحكام المرتبطة بأكثر من مصطلح في الكشاف

-- اختر مصطلح جزاء --	جزاء	مع
-- اختر مصطلح جزاء --	جزاء	مع
-- اختر مصطلح جزاء --	جزاء	مع

**[إلغاء] [عرض]**

**والمثال التالي يوضح ذلك:**

يمكن للمستخدم أن يختار في المستوى الأول داخل مجال الجزاء مصطلح (قتل) وفي المستوى الثاني داخل مجال الجزاء (اشتراك جرمي) وفي المستوى الثالث داخل مجال الجزاء مصطلح (إفراج بالكفالة)، كما هو مبين في الشكل التالي:

**البحث في الأحكام - كشاف متراقب**

استعراض الأحكام المرتبطة بأكثر من مصطلح في الكشاف

قتل	جزاء	مع
-- إشتراك جرمي --	جزاء	مع
-- إفراج بالكفالة --	جزاء	مع

**[إلغاء] [عرض]**

فظهور النتيجة بالأحكام القضائية المتعلقة في جريمة قتل بالاشتراك الجرمي وقدم فيها طلب إفراج بالكفالة وعددها 36 حكم قضائي كما هو مبين في الشكل التالي:

**البحث في الأحكام - كشاف متراقب**

استعراض الأحكام المرتبطة بأكثر من مصطلح في الكشاف

قتل	جزاء	مع
-- إشتراك جرمي --	جزاء	مع
-- إفراج بالكفالة --	جزاء	مع

**[إلغاء] [عرض]**

**الأحكام المشتركة 36 عدد النتائج**

الحكم	المحكمة المدنية	نوع التقاضي	المجال
1. حكم رقم 1539 لسنة 99 قصل بتاريخ 30/12/1999	الاستئناف رام الله دعوى	جزاء	
2. حكم رقم 1525 لسنة 99 قصل بتاريخ 13/12/1999	الاستئناف رام الله دعوى	جزاء	
3. حكم رقم 1376 لسنة 99 قصل بتاريخ 4/12/1999	الاستئناف رام الله دعوى	جزاء	
4. حكم رقم 1425 لسنة 99 قصل بتاريخ 28/11/1999	الاستئناف رام الله دعوى	جزاء	
5. حكم رقم 1369 لسنة 99 قصل بتاريخ 8/11/1999	الاستئناف رام الله دعوى	جزاء	
6. حكم رقم 1368 لسنة 99 قصل بتاريخ 8/11/1999	الاستئناف رام الله دعوى	الجزاء	
7. حكم رقم 1367 لسنة 99 قصل بتاريخ 6/11/1999	الاستئناف رام الله دعوى	الجزاء	
8. حكم رقم 549 لسنة 99 قصل بتاريخ 6/6/1999	الاستئناف رام الله دعوى	الجزاء	
9. حكم رقم 568 لسنة 99 قصل بتاريخ 13/5/1999	الاستئناف رام الله دعوى	الجزاء	
10. حكم رقم 283 لسنة 99 قصل بتاريخ 15/3/1999	الاستئناف رام الله دعوى	الجزاء	

**ثانياً: صفحة النتائج**

بعد إتمام عملية إدخال المعلومات من خلال أدوات البحث المتاحة في شاشات البحث التي سبق شرحها والضغط على زر البحث، سينتقل محرك البحث لعرض شاشة النتائج وفقاً للحكم القضائي الأحدث فالأقدم، تُظهر هذه الشاشة رقم الحكم القضائي، واسم المحكمة التي أصدرته، والمدينة، ونوع التقاضي، والمجال، كما هو مبين في الشكل التالي:

نتائج البحث 14 نتيجة						نتيجة البحث
الحكم	المجال	المحكمة	نوع التقاضي	المدينة	دعوى	العدل العليا
1. حكم رقم 31 لسنة 2001 فصل بتاريخ 18/2/2003	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
2. حكم رقم 56 لسنة 2001 فصل بتاريخ 14/1/2003	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
3. حكم رقم 214 لسنة 2001 فصل بتاريخ 13/1/2003	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
4. حكم رقم 176 لسنة 2001 فصل بتاريخ 5/11/2002	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
5. حكم رقم 94 لسنة 2001 فصل بتاريخ 27/10/2002	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
6. حكم رقم 61 لسنة 2001 فصل بتاريخ 22/10/2002	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
7. حكم رقم 65 لسنة 2001 فصل بتاريخ 16/10/2002	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
8. حكم رقم 194 لسنة 2001 فصل بتاريخ 9/5/2002	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
9. حكم رقم 117 لسنة 2001 فصل بتاريخ 23/1/2002	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
10. حكم رقم 179 لسنة 2001 فصل بتاريخ 20/1/2002	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
11. حكم رقم 119 لسنة 2001 فصل بتاريخ 29/12/2001	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
12. حكم رقم 98 لسنة 2001 فصل بتاريخ 1/11/2001	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
13. حكم رقم 14 لسنة 2001 فصل بتاريخ 2/4/2001	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		
14. حكم رقم 7 لسنة 2001 فصل بتاريخ //	[داري]	العدل العليا	دعوى	غزة		

### ثالثاً: بطاقة الحكم القضائي

عند اختيار أي حكم قضائي من صفحة النتائج، تظهر شاشة بطاقة الحكم التي تحتوي على المعلومات المرجعية الخاصة بالحكم القضائي، كما هو مبين في الشكل التالي، حيث تعرض هذه البطاقة المعلومات التالية:

- عنوان الحكم القضائي والذي يتضمن اسم المحكمة مصدرة الحكم والمنطقة التي صدر فيها الحكم والمجال والرقم والسنة.
- تاريخ الفصل في الحكم القضائي.
- اسم المحكمة مصدرة الحكم القضائي.
- نوع التقاضي فيما إذا كان دعوى أو طلب أو اعتراض.

كما يظهر في يسار شاشة البطاقة عدة وصلات هي وصلة النص الكامل والصورة والتعليق، كما يظهر في منتصف الشاشة المبدأ القانوني للحكم القضائي، وفي منتصف الشاشة أيضاً تظهر النصوص القانونية التي وردت في الحكم القضائي، وفي أسفل الشاشة تظهر وصلة الأحكام ذات العلاقة مع الحكم موضوع البطاقة، كما هو مبين في الشكل التالي:

بيانات الحكم		
حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الحقوقية رقم 179 لسنة 2004		
<ul style="list-style-type: none"> <li>• النص الكامل</li> <li>• صورة الحكم</li> <li>• التفليق</li> </ul>	تاريخ العمل: 2005/2/5 (يوم/شهر/سنة) المحكمة: محكمة النقض نوع التقاضي: دعوى	
المبادئ القانونية		
نص المبدأ		
عدد الأحكام المستنكرة		
(-)	1- الغيبة خارج البلاد تشكل عدرا شرعا يقطع مرور الزمن عملا ببنص المادة 1663 من مجلة الأحكام العدلية.	
(-)	2- لا يقل سببا للطعن بالنقض القول أن وكيل المطعون ضدة كان متانيا عن وكيل الطاعنين في نفس الدعوى طالما أن وكيل الطاعنين لم يتمسك بهذا السبب أمام محكمة الاستئناف.	
الموضوعات القانونية ذكرت في الحكم.		
النص القانوني		
النوع	أحكام مرتبطة	
(5) تطبيق	1- المادة 1663 من مجلة الأحكام العدلية لسنة 1293 هـ	
(-) تطبيق	2- المادة 27 من قانون رقم (3) لسنة 1999 ب شأن تنظيم مهنة المحاماة	
(4) تطبيق	3- المادة 16 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001	
(15) تطبيق	4- المادة 1660 من مجلة الأحكام العدلية لسنة 1293 هـ	
أحكام ذات علاقة		
حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الحقوقية رقم 826 لسنة 2001		

**1. وصلة النص الكامل:** يمكن من خلال الضغط على هذه الوصلة الوصول إلى النص الكامل للحكم القضائي، ويتضمن النص الكامل في محتواه المبادئ القانونية للحكم القضائي، وكذلك نص الحكم القضائي كاملاً بعناصره المتعددة من الدياجة، والأسباب والوقائع، والتسبيب، ومنطق الحكم، والختمة، كما هو مبين في الشكل التالي:

بيانات الحكم	
باسم الله الرحمن الرحيم	
السلطة الوطنية الفلسطينية	
مجلس القضاء الأعلى	
المحكمة العليا	
نقض مدني رقم: 2004/179	
قرار رقم: 223	
محتويات الحكم	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• البنية</li> <li>• الأسباب والوقائع</li> <li>• التسبيب</li> <li>• منطق الحكم</li> <li>• المقدمة</li> </ul>	
المبادئ القانونية	
1- الغيبة خارج البلاد تشكل عدرا شرعا يقطع مرور الزمن عملا ببنص المادة 1663 من مجلة الأحكام العدلية 2- لا يقل سببا للطعن بالنقض القول أن وكيل المطعون ضدة كان متانيا عن وكيل الطاعنين في نفس الدعوى طالما أن وكيل الطاعنين لم يتمسك بهذا السبب أمام محكمة الاستئناف.	

استحدث في النص الكامل خاصية الوصلات (hyperlink)، وهي خاصية تعمل على ربط الأحكام القضائية بالتشريعات أو بالنصوص القانونية بحيث تتيح إمكانية الوصول للتشريعات أو النصوص التي ذكرت في النص الكامل للحكم القضائي، فعند الضغط على الوصلة يمكن رؤية التشريع الذي ورد في الحكم كما ينطبق أيضاً ذلك على النصوص وعلى أيه وثيقة تم تحديدها بوصلة: للتوسيع انظر الشكل التالي:

وبد النفيق والمادولة نجد أن المعن مقدم ضمن المادة الفتاوى، وأنه سوف شرائطه الشكلية فنفر قوله شكلاً.

اما من حيث الموضوع فنجد أن الاستئناف مقدم بتاريخ 21/10/2001 أي في ظل المحكمات المفروضة السائق حيث كانت المادة 16 منه المعدلة بالقانون رقم 99/99 تجزي استئناف القرار في الطلب المقدم لرد الدعوى لمورر الزمن في حالة الرفض أو القبول، وقد اعتبرت محكمة الاستئناف أن غياب المطعون ضده في ديار بعدها فليكون مانعاً لسماع الدعوى وفق نص المادة 1660 من المجلة، وقضت بفتح القرار الصادر في الطلب رقم 298/99 المقاضي برد الدعوى المدنية رقم 96/733 للقادم على اعتبار أن الغيبة مانعاً لسماع الدعوى حيث زادت عن مدة مرور الزمن.

الآن نجد أن محكمة الدائرة استدلت لشهادة أخوي المدعى ضد صاحب وسعيه لبيان الغيبة، مع ان صاحب وشاهدته كان يعيش في السعودية ويعمل مدراً فيها وانه حضر الى البلاد سنة 96 واكتشف أن الطاعنة الاولى طافت اخاه وسجلت اليه باسمها وأسماء ولديها الطاعنين الآخرين فأخبر اخاه بذلك، ونقل به طوال حياته ومنذ سنة 1965 وهو يشتغل خارج البلاد (صفحة 10) من ضبط طلب 298/99 وبذلك فهو لا يستطيع معرفة مجيء المطعون ضدده الى البلاد خلال ذلك.

كان شقيقه سعيد يقول صفحة 17 و 18 من الطلب أن أخه المستكفي ضدده حضر الى البلاد متزوج، ومكث سنه فيها حيث اتجه طفلته لتسبي فيها. الناجد أن ما ورد في شهادة الشاهدين المذكورين ما يشكل عرضاً شرعاً وفق نص المادة 1663 من المجلة. يقطع مرور الزمن وبذلك فقط محكمة الدائرة التي توصلت لها، وإن العذر المذكور يفتح للمدعى ضدده أوبة الدعوى.

اما بخصوص اثنية وكيل الطاعن للمحامي تيسير سالمه في حضور جلسة في الطلب فقد اصر دوره على طلب التأجيل، وإن توكله فيما بعد عن المطعون ضدده مع محامي آخر، ورغم مخالفته لنص المادة 3/27 من القانون رقم 3 بشأن تنظيم مهنة المحاماة.

فإنه لا يشكل مررالتأجل المطعون فيه طلباً أن وكيل الطاعن لم يترأض ذلك في استئنافه رقم 802/2000، وطالما أن وكيل الطاعن لم يترأض سوي في مرحلة المعن بالتأجل وفق نص المادة 3/27 من المجلة، كما انه لم يظهر في المعن بالتأجل، وإن وكيل المطعون ضدده هو المحامي مفيد ذليله. وإن ما قام به المحامي تيسير سالمه بعرضه للمساءلة التالية.

## 2. وصلة صورة الحكم:

يمكن للمستخدم ومن خلال الضغط على هذه الوصلة تصفح الصورة الأصلية للحكم القضائي بنظام (PDF ) كما وردت من مجلس القضاء الأعلى.

## 3. وصلة التعليق:

من خلال الضغط على هذه الوصلة إن وجدت يستطيع المستخدم تصفح التعليق على الحكم القضائي، كما هو مبين في الشكل التالي:

### تعليق على حكم محكمة النقض الفلسطينية الصادر بتاريخ 5/2/2005 في القضية رقم 179/2004 نقض حقوق

#### 1- اعتبار الغيبة عرضاً مانعاً لسماع الدعوى.

اعتبرت محكمة النقض في هذا القرار أن غياب المطعون ضدده عن البلاد في ديار بعدها مدة سفره سبباً كافياً مانعاً لسماع الدعوى ويقطع مرور الزمن واستدلت في ذلك لأحكام المادة 1663 من المجلة.

تنص المادة 1663 من المجلة على ما يلى (والمحثير في هذا الباب أي في مرور الزمن المانع لاستئناف الدعوى ليس هو إلا مرور الزمان الواقع بلا عذر، وأما الزمان الذي مر وبعد ذر شرعى تكون المدعى صغيراً أو محظوظاً أو محظوظاً سواء كان له وصي أو لم يكن أو كونه في ديار بعدها مدة سفر أو كونه خصم من المتهمة فلا يحظر، متلاً لا يعتبر الزمان الذي مر حال صغر المدعى وإنما يحظر من تاريخ وصوله إلى حد البلوغ. كذلك إذا كان لرجل مع أحد المتهمة دعوى ولم يمكنه الدعاء الإمداد زمان تغلب خصمه ووجود مرور الزمان لا يك ون مانعاً لاستئناف الدعوى، وإنما يحظر مرور الزمان من تاريخ زوال التغلب).

وتجدر الإشارة هنا بأنه يتم اختيار أهم الأحكام القضائية للتعليق عليها من قبل أكاديميين ومحامين وخبراء قانونيين متخصصين من داخل فلسطين وخارجها.

## 4. نص المبدأ:

في منتصف شاشة بطاقة الحكم القضائي يمكن للمستخدم مشاهدة المبدأ القانوني للحكم القضائي.

## 5. نصوص قانونية ذكرت في الحكم:

أيضاً في منتصف شاشة بطاقة الحكم القضائي يمكن ملاحظة النصوص القانونية التي وردت في الحكم القضائي.

## 6. وصلة أحكام ذات علاقة:

تتيح هذه الوصلة للمستخدم تصفح الأحكام القضائية المرتبطة بالحكم القضائي سواء أكانت أعلى درجة أم كانت أدنى درجة، وذلك بطريقة مباشرة من خلال الضغط على هذه الوصلة من بطاقة الحكم موضوع البحث دون الحاجة إلى القيام بإجراء بحث جديد، كما هو مبين في الشكل التالي:

حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في الدعوى الحقوقية رقم 826 لسنة 2001

- النص الكامل
- صورة الحكم
- التعليق

تاريخ الفصل: 2004/10/01 (يوم / شهر / سنة)  
المحكمة: الاستئناف  
نوع التقاضي: دعوى

#### المبادئ القانونية

##### عدد الأحكام المشتركة

- (-) 1- المعتبر في مرور الزمن المنصوص عليه في المادة 1660 من مجلة الأحكام العدلية هو مرور الزمن الواقع بلا عن، وإن الجنون والغنة والصغر سواء بوجود الوصي أو دون وجوده ووجود المدعى في دار آخر مدة السفر أو كون خصمه من المتغيبة تعد جميعها أذنا شرعية وببدأ مرور الزمن بوجودها من تاريخ زوال العذر وفقاً لأحكام المادة 1663 من مجلة الأحكام العدلية.
- (-) 2- الأذنار المنصوص عليها في المادة 1663 من مجلة الأحكام العدلية توقف سريان مدة التقاضي وبعد سريانها بعد زوال العذر.

نصوص قانونية ذكرت في الحكم.

النص القانوني	أحكام مرتبطة	النوع
-1 المادة 1660 من مجلة الأحكام العدلية لسنة 1293 هـ		تطبيق
-2 المادة 1663 من مجلة الأحكام العدلية لسنة 1293 هـ		تطبيق

#### أحكام ذات علاقة

حكم محكمة النقض المنعقدة في رام الله في الدعوى الحقوقية رقم 179 لسنة 2004

## كيفية استخدام قاعدة الربط المفاهيمي

تقوم فكرة الربط المفاهيمي على أساس تحديد المصطلحات الواردة في النظام القانوني الفلسطيني ككل ، والربط فيما بينها بعلاقات ضمن ضوابط محددة مسبقاً، تؤدي في النتيجة إلى إيجاد لغة مشتركة بين جميع المتعاملين بهذا النظام.

وبتعبير متصل بعلم تكنولوجيا المعلومات والقانون، فإن ذلك يقتضي إجراء عملية فهرسة وتصنيف وترتيب وتبويب الكتروني لقائمة من المصطلحات يعكس العلاقة بين الوثائق القانونية ذات العلاقة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق تواصل ما بين المصنفين (الباحثين) والمستخدمين.

وقد كان لا بد من أجل البدء في تنفيذ فكرة الربط المفاهيمي من تحديد الموضوع الذي سيتم من خلاله تطبيق كافة المراحل التي تؤدي إلى الوصول إلى فكرة الربط المفاهيمي بين كافة المصطلحات ذات العلاقة بهذا الموضوع، وربطها فيما بعد بقاعدة التشريعات والأحكام القضائية.

وبعد دراسة معمقة للتشريعات، ارتأينا اختيار قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 كنموذج لتنفيذ هذا الفكر، نظراً لأهمية هذا القانون وتأثيره على شريحة واسعة من الناس، كونه ينظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل، هذا فضلاً عن أن موضوعاته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بغيرها من الموضوعات القانونية الأخرى، كالعقد والتبعيات والضمادات الاجتماعية، والحقوق الدستورية كالحق في العمل والمساواة.

## آلية البحث في قاعدة الربط المفاهيمي

بعد أن يقوم المستخدم بالدخول إلى الصفحة الرئيسية للمقتفي، تظهر له أيقونة قاعدة الربط المفاهيمي، ويمكن له من خلال الضغط عليها الدخول إلى الصفحة الرئيسية لهذه القاعدة.

بعد الدخول إلى الصفحة الرئيسية لقاعدة الرابط المفاهيمي، يظهر للمستخدم قائمة بمصطلحات قانونية استخلصت من قانون العمل، وتغير بشكل أساسي عن مجمل ما تناوله هذا القانون من موضوعات، ويكون للمستخدم البحث في أي من مصطلح من هذه المصطلحات من خلال الضغط عليه، كما ويمكن له إجراء عملية البحث من خلال كتابة المصطلح الذي يريده حيث تظهر له كل المصطلحات ذات العلاقة بالمصطلح موضوع البحث.

ويمكن للمستخدم من خلال الضغط على أي مصطلح من المصطلحات الحصول على كل ما يتعلّق به من علاقات وتشريعات وأحكام قضائية، فمثلاً لو أراد المستخدم البحث في مصطلح إصابة العمل، يقوم بالضغط على المصطلح فتظهر له قائمة بالمصطلحات ذات العلاقة بمصطلح إصابة العمل، كما وتنظر له قائمة بالمواد القانونية التي نظمت هذا المصطلح، إضافة إلى الأحكام القضائية التي عالجته بشكلٍ أساسي.

The screenshot shows a search results page for legal judgments. The top navigation bar includes the university's name, English language link, and the site's name in Arabic and English. The main search bar has the query "القضاء في المحكمة العليا". The results are filtered by "القضاء في المحكمة العليا" and "نحوه". The results list 19 judgments, each with a title, date, and a "View Details" button. A sidebar on the right lists various filters and categories such as "Court of Cassation", "Court of Appeals", "Court of First Instance", "Court of Arbitration", "Court of Commercial Affairs", "Court of Economic Affairs", "Court of Labor", "Court of Taxation", "Court of Military Affairs", "Court of State Security", "Court of Administrative Litigation", "Court of Constitutional Review", "Court of International Trade", "Court of Customs", "Court of Maritime Affairs", "Court of Financial Affairs", and "Court of Intellectual Property".

العنوان	الصدر	المنصود
العاصدة رقم ١ قانون العمل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥	نشرة	القضاء في المحكمة العليا
قرار مجلس الوزراء رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٣ بتأييد الاختيار بالاستئناف في انتهاك المهمة والواجبات المنصوصة ونحوه الاختصاصات المنصوصة بها.	نشرة	القضاء في المحكمة العليا
حكم رقم ٦٨ لسنة ٩٦	حكم	القضاء في المحكمة العليا
حكم رقم ٥٧ لسنة ٩٦	حكم	القضاء في المحكمة العليا
حكم رقم ٥٦ لسنة ٩٥	حكم	القضاء في المحكمة العليا
حكم رقم ٥٥ لسنة ٩٥	حكم	القضاء في المحكمة العليا
حكم رقم ٥٤ لسنة ٩٥	حكم	القضاء في المحكمة العليا
حكم رقم ٥٣ لسنة ٩٥	حكم	القضاء في المحكمة العليا
العاصدة رقم ١ قانون العمل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥	نشرة	القضاء في المحكمة العليا
حكم رقم ٥٢ لسنة ٩٥	حكم	القضاء في المحكمة العليا
العاصدة رقم ١٢٣ قانون العمل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥	نشرة	القضاء في المحكمة العليا
العاصدة رقم ١٢١ قانون العمل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥	نشرة	القضاء في المحكمة العليا
العاصدة رقم ١٢٢ قانون العمل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥	نشرة	القضاء في المحكمة العليا
حكم رقم ٥٢ لسنة ٩٦	حكم	القضاء في المحكمة العليا
حكم رقم ٥١ لسنة ٩٥	حكم	القضاء في المحكمة العليا
العاصدة رقم ١ قانون العمل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥	نشرة	القضاء في المحكمة العليا
العاصدة رقم ١٢٥ قانون العمل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥	نشرة	القضاء في المحكمة العليا

وعندما يقوم المستخدم بالضغط على المصطلحات ذات العلاقة، ينتقل إلى مصطلحات أخرى، كما لو قام بالضغط على مصطلح العرج، فينتقل إلى صفحة أخرى تتضمن أيضاً علاقة هذا المصطلح بغيره من المصطلحات، وكذلك الأحكام القضائية والمواد القانونية ذات العلاقة به، وهكذا.



BERKAT UNIVERSITY  
Institute of Law

English

# المحتوى

الجامعة - الكليات - المكتبات - المنشآت - المعاشرة - المعاشرة - المعاشرة

Palestinian Legal and Judicial System - Al-Muthaqat

جامعة الرازي

متحف الحقوقي

الدراسات العليا

**بيانات الحكم**

حكم محكمة النقض الصنفية قضي رام الله في الدعوى المقروفة رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٦

الدعوى:	٢٠١١/٢٠٨	تاريخ العدل:	٢٠١١/٢٠٨
المحكمة:	النقض	الدعوى:	معوق
الصلوة:	الصلوة	موقع المعاشرة:	موقع المعاشرة

**بيانات المحكمة**

بيانات المحكمة المختصة بـ دعوى معوق قضي رام الله في الدعوى المقروفة رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٦

الدعوى:	٢٠١١/٢٠٨	المحكمة:	النقض
الصلوة:	الصلوة	موقع المعاشرة:	موقع المعاشرة

**قائمة المنشآت**

- البحث في المنشآت المقدمة
- الأحوال الشخصية للطلاب والباحثين
- قائمة الأستاذ**
- البحث في الأستاذ
- الأسماء في الأستاذ - تشكيف ضرائب اسماء
- قائمة الرسالة المقدمة
- الرسائل المقدمة
- الكلمات المفتاحية
- الوائح الدورية**
- بيانات المحكمة
- بيانات المحكمة المختصة
- موقع المعاشرة ذاتصلة
- الوثائق المنشورة

**بيانات المعاشرات**

الدعوى	بيانات المعاشرات
(١) اصدارة	- الاستئناف المقيد رقم ٣٠٠٠
(٢) اصدارة	- العدد ٢٠١١/٢٠٨
(٣) اصدارة	- العدد ١٩٧٩/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة
(٤) اصدارة	- العدد ١٩٧٧/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
(٥) اصدارة	- العدد ١٩٧٦/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
(٦) اصدارة	- العدد ١٩٧٥/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
(٧) اصدارة	- العدد ١٩٧٤/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
(٨) اصدارة	- العدد ١٩٧٣/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
(٩) اصدارة	- العدد ١٩٧٢/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
(١٠) اصدارة	- العدد ١٩٧١/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
(١١) اصدارة	- العدد ١٩٧٠/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية رقم ٢ لسنة ١٩٥٣
(١٢) اصدارة	- العدد ١٩٦٧/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
(١٣) اصدارة	- العدد ١٩٦٦/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
(١٤) اصدارة	- العدد ١٩٦٥/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
(١٥) اصدارة	- العدد ١٩٦٤/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
(١٦) اصدارة	- العدد ١٩٦٣/٢٠٠٦ من قرار أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية

**بيانات المعاشرات ذاتصلة**

يمكن الوصول إلى هذه المعاشرات ذاتصلة في المنشآت

- العدد ٢٠١١/٢٠٨ - اصدارات أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
- العدد ٢٠١١/٢٠٨ - اصدارات أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية
- العدد ٢٠١١/٢٠٨ - اصدارات أصول المحاكمات المقروفة العدالة والتجارية

بيانات المعاشرات
بيانات المعاشرات ذاتصلة

وكما يمكن للمستخدم إجراء عملية البحث من خلال تحديد نوع العلاقة، حيث يظهر للمستخدم المصطلحات ذات العلاقة بالمصطلح محل البحث وفقاً لنوع العلاقة الذي تم تحديده.